



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي النور البشير البيض  
معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص إدارة مالية

تحت عنوان

أثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الجزائر  
دراسة حالة اقتصاد الجزائر (1990-2023)

- تحت إشراف:

- د. قصابي شعبان

من إعداد:

- وسعي عبد القادر

- عبيد عبد الغاني

السنة الدراسية: 2023-2024

# شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل ونشكره عدد خلقه ورضا نفسه وزينة خلقه ومداد كلماته الذي هدانا  
إلى طريق العلم والمعرفة ووفقنا فيه وأنار لنا درب النجاح والتفوق.

ولأن الاعتراف لأهل الفضل واجب يطوق صاحبه

فإننا نتقدم بأسمى وأحر آيات الشكر والعرفان والامتنان لأستاذنا الفاضل

**الدكتور قصايي شعبان**

الذي بذل كل ما بوسعه ليوصلنا إلى هذا العمل المتواضع

والذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته القيّمة لطالما كانت لنا عوناً في دراستنا هذه.

في الختام نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

## إهداء

"الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتمة الأنبياء والمرسلين" أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما الرحمان

واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربني ارحهما كما ربياني صغيرا

إلى أعز وأغلى إنسان إلى من سعى وشقي من أجل دفعي لطريق النجاح

واحمل اسمي بكل افتخار... والذي الحبيب

إلى رمز العطاء ونبع الحنان إلى والدتي الكريمة التي اجبتني حفظها الله وأطال في عمرها .

وإلى اخوتي وأفراد عائلتي الذين هم سند لي في الدنيا

كما اهدي تحياتي الخالصة إلى اصدقائي ورفقائي وزملائي في الدراسة وخارج الدراسة

وسعي عبد القادر

## إهداء

إلى من ذكر الرحمن أن الجنة تحت قدميها، إلى من غمرتني نخبها وحنانها ولم تشكوا تعباً،  
إلى أميرة الأمهات "أمي الغالية" حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها .  
إلى رفيق دربي طوال عمري، إلى "والدي الكريم" الذي علمني أن الحياة كفاح والعلم سلاح،  
إلى أنيسي في مشواري الدراسي الذي لم يدخل عليا شيء  
نسأل الله عز وجل أن يمدّه بطول العمر .  
إلى من كانوا سندي أخوتي لظالمات كانت فرحتهم بفرحتي وسعادتهم براحتي  
إلى كل أفراد عائلتي واصدقائي  
وإلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

عبيد عبد الغاني

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير السياسة النقدية في مكافحة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) حيث تم استخدام دراسة قياسية لمعرفة تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم. وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تلعب دورا كبيرا للحد من التضخم من خلال الأدوات المباشرة وغير المباشرة التي تستخدمها الحكومة التي تتناسب مع طبيعة وخاصة اقتصاد البلد بحيث تكون ذات فعالية كبيرة وتتمثل هذه الأدوات في احتياطات الإجمالي ومعدل إعادة الخصم.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، معدل إعادة الخصم، التضخم، الجزائر

### Resumé:

This study aims to know the effect of monetary policy in combating the phenomenon of inflation in Algeria during the period (1990-2023), as a standard study was used to determine the effect of monetary policy on inflation rates. The study concluded that monetary policy plays a major role in reducing inflation through direct and indirect tools used by the government that are appropriate to the nature and characteristics of the country's economy so that they are very effective. These tools are represented by compulsory reserves and the rediscount rate.

**Keywords:** monetary policy, rediscount rate, inflation, Algeria.

| الرقم | العنوان                                                      | الصفحة |
|-------|--------------------------------------------------------------|--------|
| 01    | تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020    | 54     |
| 02    | تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 | 63     |
| 03    | تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003)          | 65     |
| 04    | تطور معدلات التضخم خلال (2004-2023)                          | 68     |
| 05    | الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة                              | 74     |
| 06    | الارتباط ما بين المتغيرات محل الدراسة                        | 74     |
| 07    | اختبار درجة إبطاء السلاسل الزمنية محل الدراسة                | 75     |
| 08    | اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة       | 76     |
| 09    | اختبار التكامل المشترك                                       | 79     |
| 10    | اختبار استقرار النموذج                                       | 81     |
| 11    | اختبار فحص البواقي                                           | 83     |
| 12    | اختبار تجانس التباين لبواقي النموذج                          | 84     |

| الرقم | العنوان                                                                | الصفحة |
|-------|------------------------------------------------------------------------|--------|
| 01    | تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023                   | 53     |
| 02    | تطور اشباه النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2020                     | 58     |
| 03    | تطور القروض البنكية الموجهة للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 | 61     |
| 04    | تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020           | 64     |
| 05    | جذور الوحدة ومعاملات النموذج العكسية                                   | 82     |

## الفهرس:

| العنوان                                                          | الصفحة |
|------------------------------------------------------------------|--------|
| شكر وتقدير                                                       |        |
| إهداء                                                            |        |
| فهرس المحتويات                                                   |        |
| قائمة الجداول والأشكال                                           |        |
| مقدمة عامة.....أ                                                 |        |
| الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة                               |        |
| مقدمة الفصل.....02                                               |        |
| المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.....03               |        |
| المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأهدافها.....03              |        |
| المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....09         |        |
| المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها.....13     |        |
| المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم.....18                       |        |
| المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم.....18                      |        |
| المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.....31             |        |
| المطلب الثالث: آثار التضخم.....37                                |        |
| خلاصة الفصل.....47                                               |        |
| الفصل الثاني: الدراسة القياسية للمتغيرات محل الدراسة             |        |
| مقدمة الفصل.....49                                               |        |
| المبحث الأول: التطور التاريخي للمتغيرات محل دراسة.....50         |        |
| المطلب الأول: التطور التاريخي للكتلة النقدية (1990-2023).....50  |        |
| المطلب الثاني: التطور التاريخي للقروض البنكية (1990-2023).....57 |        |
| المطلب الثالث: التطور التاريخي للتضخم (1990-2023).....62         |        |

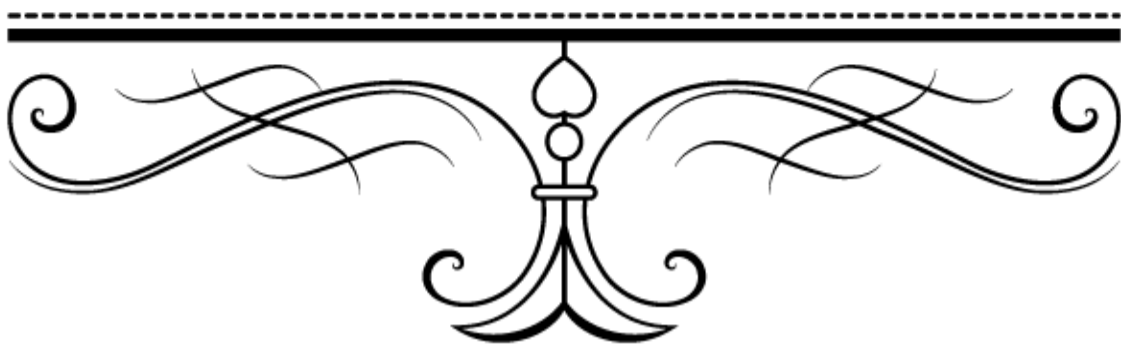
## الفهرس

---

|         |                                                                                     |
|---------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| 71..... | المبحث الثاني: الدراسة القياسية.....                                                |
| 71..... | المطلب الأول: وصف البيانات.....                                                     |
| 73..... | المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، وتصحيح الخطأ..... |
| 79..... | المطلب الثالث: اختبار فحص وتجانس التباين لبواقي النموذج ونتائج تقديره.....          |
| 83..... | خلاصة الفصل.....                                                                    |
| 84..... | الخاتمة العامة.....                                                                 |
| 86..... | النتائج.....                                                                        |
| 87..... | التوصيات.....                                                                       |
| 88..... | آفاق الدراسة.....                                                                   |
| 89..... | قائمة المراجع.....                                                                  |



## مقدمة عامة



### تمهيد:

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الأكثر شيوعاً في عالمنا المعاصر، وهي ليست وليدة هذا العصر وإنما تمتد جذورها إلى العصور القديمة، فقد عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القدم، حيث اختلفت معدلات التضخم من حقبة لأخرى فنجدها مرتفعة في البعض ومنخفضة في البعض الآخر. وما يمكن القول عنها أنها ظاهرة سائرت كافة الأنظمة الاقتصادية وشملت كل الدول على السواء متقدمة أو نامية، وشغلت بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد كالححد من الادخار، تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، عدم تحفيز الاستثمار وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، وبسبب تعدد الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة نجد أن معظم الدول التي عانت من التضخم قامت بتطبيق مزيج من السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

إن فعالية السياسة النقدية تبنى بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضاً إلى أدنى حد ممكن لتحقيق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية، إلا أن هذا يكتتفه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها شدة حساسية الاقتصاد وسياسته النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق خاصة النفطي، وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملة التسديد النفطية، بالإضافة إلى ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض طويلة الأجل، والمتمثلة أساساً في السوق المالي ذو النشأة الحديثة وضعف التعامل مع البنوك مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي.

## المقدمة العامة

ونظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، وبهنا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية.

كما أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض (90-10)، المعدل والمتمم للأمر (03-11) واللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود، والذي كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها وتقييمها ومنح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية. وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شاهدها الجزائر خاصة مع مرحلة الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، عرفت ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى المستويات مع بداية التسعينات، خاصة بعد التحرير الجزئي للأسعار سنة 1989 والذي تواصل حتى تطبيق قانون 90-10. وفي سنة 2000 عرفت تراجعا قياسيا في معدلات التضخم كنتيجة لهذه الإصلاحات وبعدها أصبح معدل التضخم في حالة تذبذب وذلك حسب الحالة الاقتصادية القائمة، والإصلاحات السائدة.

➤ **الإشكالية:** من خلال ما سبق نهدف الى الإحاطة أكثر بمختلف الجوانب التي تمس الموضوع من خلال الإشكالية التالية:

**ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؟**

من أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023،

- ما هو واقع معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023؟

- هل يمكن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها في معالجة التضخم؟
- ما هي أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023؟
- **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على إشكالية البحث تمت صياغة الفرضيات التالية:
- تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق أهدافها.
- تتغير معدلات التضخم بتطبيق أدوات السياسة النقدية.
- السياسة النقدية وحدها لا تكفي لمعالجة التضخم وإنما نعتمد عليها نسبيا.
- تعتمد الجزائر في معالجتها لظاهرة التضخم على أدوات مباشرة وغير مباشرة.
- توجد علاقة طردية بين التضخم والكتلة النقدية يمكن التعبير من خلالها عن حالة الاقتصاد.
- **أهمية الدراسة:** تنعكس أهمية الدراسة من خلال:
- **البعد الاقتصادي:** يتجلى من خلال تحقيقه للتوازنات الاقتصادية والحد من الآثار غير مرغوبة فيها نتيجة الاختلالات الدورية لها أو عدم التحكم في الأهداف من خلال السياسات المطلوبة من المشكلات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم الجيد في المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- **البعد الاجتماعي:** ويتجلى ذلك من خلال تحقيقه للتوازنات الاجتماعية وذلك عن طريق تخفيض معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم واستقرار العملة مما يسهل عملية الحصول على القروض بتكاليف منخفضة بالنسبة لأصحاب أرس المال، واستقرار تكلفة المعيشة بالنسبة للعائلات.

## المقدمة العامة

- **البعد السياسي:** حيث أنه إذا كانت هناك سياسة نقدية فعالة فهذا يدل على وجود سلطة نقدية وبالتالي هناك أجهزة الدولة مما يثبت وجود الدولة وهذا من شأنه أن يعزز ثقة المجتمع في حكومته من جهة ومن جهة تعزيز الثقة بين المجتمع والنظام المصرفي مما يؤدي إلى تخفيض معدلات التسرب في الاقتصاد.

### ◀ مبررات اختيار الموضوع:

- تنمية المعلومات حول السياسة النقدية وظاهرة التضخم.
- إبراز تطبيقات السياسة النقدية في مكافحة الظاهرة في الاقتصاد الوطني.
- ارتباط الموضوع بظاهرة حتمية، فلا تكاد تخلو دولة من مشكلة التضخم، وخطورة هذه المشكلة تعتبر دافعا قويا لاختيار هذا الموضوع ودارسته.

### ◀ أهداف الدراسة: تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على المفاهيم والأفكار حول السياسة النقدية في إدارة وتحقيق الأهداف حسب النظرية الاقتصادية الكلية.
- محاولة إبراز السياسة النقدية في الجزائر ودورها في القضاء على التضخم.
- محاولة معرفة الأسباب الرئيسية للتضخم ووسائل مكافحته ونخص بالذكر أدوات السياسة النقدية ومعرفة الآثار الناجمة عن هذه المشكلة في الجزائر.
- التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- التعرف على أدوات السياسة النقدية التي اتبعتها السلطة النقدية في الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية واشكالية طبع النقود الغير مبرر.

## المقدمة العامة

---

- تحليل مسار تطور السياسة النقدية من خلال تطبيق الب ارمج التنمية خلال الفترة 2009-2019 والتي مر بها الاقتصاد الجزائري ومدى حاجتها للتنسيق مع السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويتجلى ذلك من مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها خاصة في ظل الغياب الشبه تام لاستقلالية بنك الجزائر.

➤ **صعوبات الدراسة:** واجهنا في إطار إعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات نذكر منها:

- الاختلاف في بعض الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر.

➤ **مجال الدراسة:**

- **الإطار الزمني:** يقتصر الإطار الزمني على دراسة مدى فعالية السياسة النقدية في الفترة من 1990 الى غاية 2023.

- **الإطار المكاني:** يقتصر الإطار المكاني على دراسة مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر.

**منهج الدراسة:** لاختبار الفرضيات اتم استخدام:

- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال التطرق في الإطار النظري إلى أهم المفاهيم التي تقوم عليها السياسة النقدية والتضخم.

- **المنهج التحليلي:** الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوفر لدينا واسقاطها على موضوع الدراسة واستنتاج مختلف النتائج.

## المقدمة العامة

وفي الأخير سنتطرق إلى الدراسة القياسية القائمة على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية (القروض البنكية والكتلة النقدية) وبين متغير النمو الاقتصادي (التضخم)، ثم سندرس علاقة التكامل المشترك والمتزامن بين متغيرات النموذج القياسي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2023)، ومن أهم ما استخدمناه في بحثنا هو الحد الأدنى (Minimum) الحد الأعلى (Maximum) الوسط الحسابي (Mean) الانحراف المعياري (Std.Deviation)، وفقا لمخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13).

### الدراسات السابقة:

- أطروحة الدكتوراه تحت عنوان "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية" - دراسة قياسية- قدمتها الباحثة بقبق ليلي أسمهان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015، ومن أهم ما توصلت إليه غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف مما يجعلها عاجزة عن لعب دورها في نقل تأثير السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر.
- مذكرة ماجستير تحت عنوان "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014" دراسة قياسية قدمتها الباحثة وجدي جميلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015، ومن أهم ما توصلت إليه أن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية بحتة بل تتعلق بظاهرة هيكلية وهو ما أدى لعدم التحكم جيدا في معدلات التضخم كما أن سياسة استهداف التضخم تتطلب توفر أدنى شروط تطبيق هذه السياسة منها العامة والأولية، ونجد أن الجزائر اعتمدت هذه السياسة إلا أنها لم تنجح إلى حد بعيد، لذا يستوجب توفير بيئة مواتية لها، كإعطاء استقلالية

## المقدمة العامة

أكبر لبنك الجزائر عن طريق التشريعات القانونية، أو من ناحية الممارسة الميدانية لتوفير كل الشروط العامة.

- مذكرة ماجستير تحت عنوان "دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي"، دراسة حالة الجزائر،

قدمتها الباحثة حسيبة لعزاري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، حيث توصلت إلى أن السياسة النقدية لم يكن لها دور فعال في التأثير على التوازن الخارجي فصافي الموجودات الخارجية هي مصدر الإصدار النقدي في الجزائر، وارتفاع حصيلة الصادرات البترولية هي التي حققت الفائض في ميزان المدفوعات، وليست السياسة النقدية هي التي كانت وراء تحسين وضعية هذا الميزان.

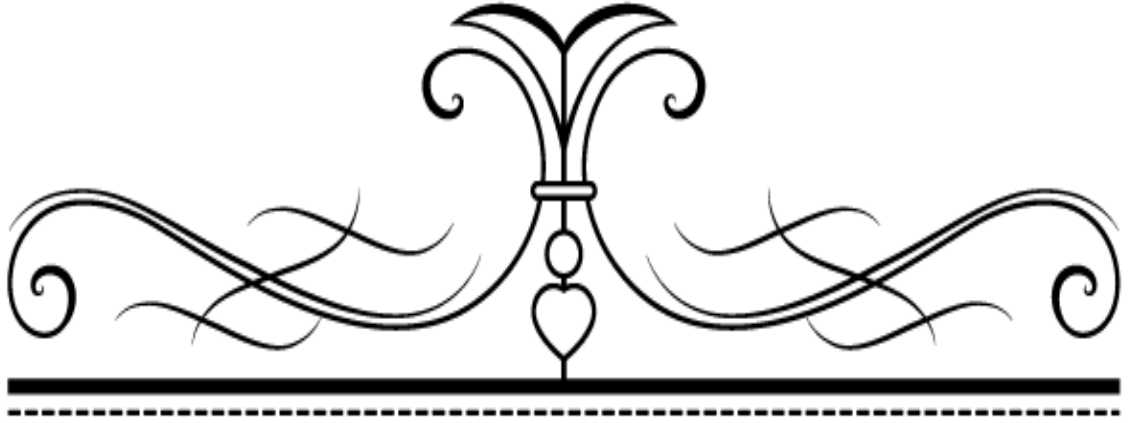
◀ **هيكل البحث:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا واختبار الفرضيات قمنا بتخصيص فصلين لهذا البحث كما يلي:

خصصنا الفصل الأول للإطار النظري للدراسة حيث قمنا بوضع المبحث الأول وهو يمثل نظرة عامة للسياسة النقدية ومختلف التعاريف الخاصة بها وأهدافها ووضع أدوات وقنوات إبلاغ هذه السياسة بالإضافة للتحليل الفكري للسياسة النقدية ونختص هنا بالتحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي وأخيرا المعاصر، كما تطرقنا لفعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لظاهرة التضخم حيث يمثل نظرة عامة حول هذه الظاهرة ومختلف التعاريف الخاصة بالتضخم وأنواعه وطرق قياسه والتحليل الفكري له حيث يتفرع هذا التحليل إلى التحليل الكلاسيكي، والكينزي والمعاصر، بالإضافة إلى آثاره. خصصنا الفصل الثاني للدراسة القياسية للمتغيرات محل الدراسة حيث قمنا بوضع المبحث الأول وهو يمثل التطور التاريخي للمتغيرات محل دراسة (التضخم، الكتلة النقدية، القروض البنكية)، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للدراسة القياسية التي

## المقدمة العامة

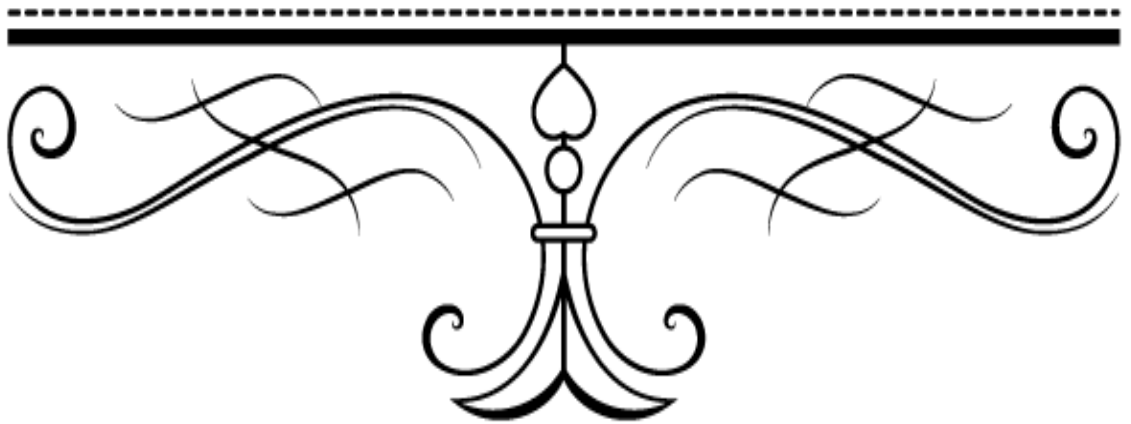
---

تعتمد في بياناتها على احصائيات البنك الدولي حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2023).



## الفصل الأول:

### الإطار النظري للدراسة



## تمهيد:

عرفت البشرية ظاهرة التضخم منذ أقدم العصور، وقد أصبحت من بين أكثر الظواهر شيوعاً في اقتصاديات دول العالم، وشغلت بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء، وذلك لما لها من آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية.

كما تعتبر تبعاً لما سبق ذكره إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي، وتتخذ السياسة النقدية من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي، وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، والتوزيع العادل للثروة، ومعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية، كما أنها تنظم كمية النقد المتداولة في الاقتصاد بغرض القضاء على التضخم البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

## المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

السياسة النقدية هي أحد أشكال سياسات الاستقرار، التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة والمصاحبة للتطور الاقتصادي، فتبعاً لما سبق ذكره تعتبر الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، ودرجة فاعليتها وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد لآخر وهذا في ظل تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، كما إن دراسة السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة، وكجزء من عملية التخطيط الشاملة، يتطلب الوقوف على هيكل السياسة النقدية ضمن إطار عمل يتكون من مجموعة الأهداف، والأدوات.

## المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأهدافها

### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلدها، من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة هي الاستقرار النسبي للأسعار المحلية، ويتعلق الأمر هنا بمجموعة من القوانين والتنظيمات والإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها قصد ضمان تنظيم الكتلة النقدية، التعامل بالنقد الأجنبي، سعر صرف العملات ومرونة أداء الجهاز الإنتاجي، وكذلك المحافظة على المدخرات المحلية وموارد الدولة من العملات الأجنبية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص 207.

ويرى بعض الباحثين الاقتصاديين أن السياسة النقدية: "هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"<sup>1</sup>.

تبعاً لما سبق ذكره فهي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية، أو يمكن القول تبعاً لما سبق ذكره هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد، تبعاً لما سبق ذكره أنه يمكن القول بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو التكتل الاقتصادي عن طريق سلطاتها النقدية من أجل التحكم في كمية النقود وحجم الائتمان بشكل يضمن للاقتصاد الوطني ذلك الحجم من الائتمان، وذلك القدر من السيولة بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين<sup>2</sup>.

لذا فإن أي تعريف شامل وكافي للسياسة النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي<sup>3</sup>:

- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.
- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية.
- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

1 محمد عبد المنعم جعفر، الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الكلي، المجلد الرابع، دار البيان العربي، 1985، ص 343.

2 بنعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص 112.

3 عوف محمود الطفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، جامعة الاسكندرية، 1998، ص 290.

## الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية انطلاقاً من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأهداف الأولية، الأهداف الوسيطة، الأهداف النهائية والتي سنتطرق إليها كآتي:

**أولاً: الأهداف الأولية:** هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير في الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.

ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثلاً بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية مثل الاحتياطات الكلية، الاحتياطات غير المقترضة، القاعدة النقدية أو أسعار الفائدة (سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أذون الخزانة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية<sup>1</sup>.

1 الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013، ص 20.

ثانيا: الأهداف الوسطية: تعبر الأهداف الوسطية عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، وهي تضم المجمعات النقدية، معدل سعر الصرف، معدل الفائدة والتي سنتطرق إليها كالتالي<sup>1</sup>:

**1) المجمعات النقدية:** وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقديين الذين نادوا بضرورة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي لتحقيق الاستقرار النقدي، حيث يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وذلك لأن النمو المتوازن للاقتصاد يتطلب أن تكون كمية النقود المتاحة تتطابق مع احتياجات الإنتاج وتبادل المنتجات وعليه يبدو من الضروري بالنسبة للبنك المركزي معرفة حجم وسائل الدفع المتاحة، عرض النقود والكيفية التي يحصل بها المتعاملين على الطلب على النقود، بحيث تختلف هذه المجمعات من اقتصاد إلى آخر باختلاف درجة تطور النظام المالي والمصرفي<sup>2</sup>.

وتستند عملية فهم وتحليل الكتلة النقدية والعوامل المؤثرة عليها على ثلاثة أنواع من الحسابات وهي كالآتي:

أ- **المسح النقدي:** هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى حيث يتكون من:

---

1 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 64

2 بقيق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقات الداخلية (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة أبي بكر بالكايد تلمسان، 2015، ص 18.

- صافي الأصول الأجنبية: وهي مجموع الأصول الأجنبية من العملات الصعبة والذهب منقوصا منها الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي.
- الائتمان المحلي: وهو الائتمان الممنوح من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية لصالح الحكومة والقطاع الاقتصادي فضلا عن استثمارات النظام المصرفي في الأوراق المالية.
- النقود وأشباه النقود: النقود هي عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب، أما أشباه النقود فهي الأصول السائلة غير النقدية المتكونة من بعض ديون المؤسسات المالية وتضم الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود مثل ودائع الادخار، الودائع لأجل.
- ب- حساب البنك المركزي: يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي، يتضمن في جانب الخصوم كل من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطيات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، أما في جهة الأصول يتضمن كل من حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، والحقوق على البنوك التجارية.
- ت- حساب البنوك التجارية: ويتضمن ملخصا لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقود، تتضمن في الخصوم حساب الودائع بمختلف أنواعها، الالتزامات الخارجية للقروض قد وفي البنك المركزي، أما في جهة الأصول يتضمن الاحتياطيات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة...الخ<sup>1</sup>.

1 عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 66-69.

(2) **مستوى معدل الفائدة<sup>1</sup>**: تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدف وسيط للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقد، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أبقيا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد.

(3) **معدل سعر الصرف**: يستخدم للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة أخرى يستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، انخفاض نسب الصرف من شأنه تحفيز الصادرات، لكنه يزيد أيضا تكلفة مشترياتها من الخارج ولا يحفز المؤسسات الوطنية بالقدر الكافي على تقليص أسعارها لمواجهة المنافسة الأجنبية مع خطوط أفضل للنجاح<sup>2</sup>.

كما أن هذه الأهداف الوسطية لا تكون فعالة في تحقيقها للأهداف النهائية إلا إذا استجابت للشروط التالية<sup>3</sup>:

- أن تمارس أثر مباشر على الهدف النهائي.
- ألا تؤدي إلى تأثيرات متناقضة على الأهداف النهائية.
- أن تكون مراقبة مباشرة من طرف السلطات المشرفة على السياسات النقدية.
- أن تكون تحت التبعية الحصرية لها لتفادي النزاعات.

**ثالثا: الأهداف النهائية:**

1 بقبق ليلي اسمهان، مرجع سابق، ص19.

2 د. موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص 231.

3 بقبق ليلي اسمهان، المرجع السابق، ص21.

- 1) تحقيق الاستقرار في الأسعار: تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد ويصبح دور السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار أي أقل مستوى لها<sup>1</sup>.
- 2) المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: وتشارك في ذلك تبعا لما سبق ذكره وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزويد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي<sup>2</sup>.
- 3) تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة: يجب أن يزداد هذا الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو الاقتصادي، ويبرز دور السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته إذ تقوم هذه السياسة في تغيير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية من خلال أدواتها المعروفة<sup>3</sup>.
- 4) تحقيق توازن ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات يوضح الإيرادات والمصروفات الخارجية بين الدولة والعالم الخارجي من خلال حساب الدائن والمدين لفترات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز.

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

إن فهم طروحات "النظرية النقدية الحديثة" في السياق التاريخي لتطور الفكر الاقتصادي، يستدعي تحديد المفاهيم التي طرحتها "نظرية النقدية" لفريدمان ضد نظرية النقد الخاصة بالفكر الكينزي.

#### الفرع الأول: السياسة النقدية عند المدرسة الكلاسيكية

1 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 174.

2 عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 175-176.

3 تيجاني بالرقى، المرجع السابق، ص 82.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حيادية النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي، وتعتبر نظرية كمية النقود عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فأي تغير يحدث في النقود المعروضة ينعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أيضاً أن النقود تؤدي وظيفة واحدة وهي وسيط للتبادل مما يعني أنها تكون حيادية، لهذا اعتبر الكلاسيك تبعاً لما سبق ذكره أنها سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات<sup>1</sup>.

ويستند النموذج الكلاسيكي على الافتراضات التالية<sup>2</sup>:

- إن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة تشغيل كامل.
- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي لكن تبنى قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.

1 محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية القاهرة، 1990، ص 147.

2 أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2001، ص ص 349-350.

- المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع.
- قانون ساي للأسواق مضمون (العرض يخلق الطلب).
- يتم النمو تلقائياً دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة).

#### الفرع الثاني: السياسة النقدية عند المدرسة الكينزية

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائداً ومقبولاً من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت زامة الكساد الدولي الكبير 1929-1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال، وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولاً مقترحة لحل مشكل الأزمة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حيادية الدولة في هذه الظروف لم تعد مقبولة ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة، حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع والخدمات) مع التوازن في السوق النقدي يحقق توازن الاقتصاد العام، ولقد اقترح كينز بعض السياسات المالية التي تسمى سياسة النقود الرخيصة أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار والتمويل عن طريق التضخم<sup>1</sup>.

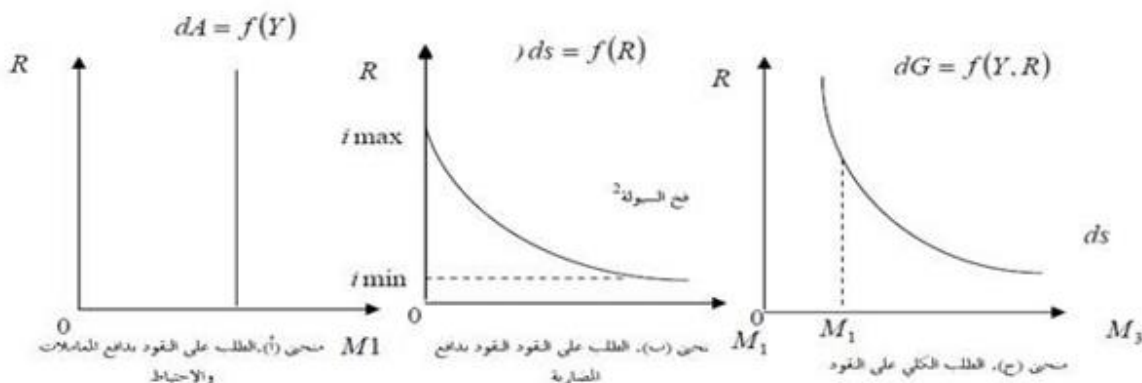
ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل إيجابية إذن لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقاً من فرضية أن

1 جميل زيدان، "السياسات في الجهاز المالي"، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص ص 88-89.

2 سمير محمد معتوق، "النظريات والسياسات النقدية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص ص 162-182.

حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا قد عكست النظرية الكينزية المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي، كما أوضح كينز إمكانية نجاحها في علاج مشكلات التضخم والكساد وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقصان وهذا وفقا للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة باعتبارها ظاهرة نقدية تتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على النقود، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل<sup>2</sup>.

### الشكل رقم (1): التمثيل البياني للطلب على النقود عند كينز



المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الدراسة

الفرع الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المدرسة النقدية)

إن الأزمات الحادة التي يعاني منها النظام الرأسمالي التي تظهر بين فترة وأخرى والتي تتم معالجتها من خلال تصورات نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الاقتصادية الجديدة ولكن دون المساس بأسس هذا النظام، فالنظرية الكلاسيكية التي انهارت عندما عجزت عن السيطرة على زامة الكساد الكبير (1929-1932)، ظهرت بعدها أفكار كينز التي كانت مناسبة لمعالجة جذور الأزمة لذلك أصبحت أفكار كينز بمثابة ثورة في فكر الاقتصاد الرأسمالي، إلا أنه هي الأخرى تعرضت لتصدعات سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يعهدها من قبل النظام الرأسمالي تمثلت في معاشية التضخم مع الركود جنباً إلى جنب، وعليه إذا لابد من ظهور أفكار جديدة تستوعب هذه الحالة الجديدة وتوجيهها لخدمة هذا النظام نفسه مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع بين التحليلين الكلاسيكي والكينزي، لكن الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في السبعينات دفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين للعودة إلى التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة فظهرت ما يسمى مدرسة شيكاغو التي يتزعمها الاقتصاد الأمريكي ملتون فريدمان والتي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية للتخفيف من حدة الركود والتضخم.

### المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها

آلية انتقال تأثير هذه الأدوات في تنشيط الاقتصاد تتم من خلال: زيادة النفقات والاستثمارات وتحسين القدرة التنافسية للشركات وتعزيز الإنتاج والتوظيف ما يتسبب في زيادة الإنتاج وتحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام

#### الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية

أثار موضوع فعالية السياسة النقدية جدلاً كبيراً لا يزال متواصلاً، فمن وجهة نظر الكلاسيك تعتبر تبعاً لما سبق ذكره الأداة الوحيدة المعترف بها كمحور أساسي للسياسة الاقتصادية العامة، على اعتبار غياب

السياسة المالية (عدم تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية)، وامتد هذا الفكر حتى بروز اختناقات شديدة نتج عنها زامة كساد حادة في سنوات 1929-1933 وهنا أعلن عجز هذا المسلك عن الوقوف في وجه هذا الخلل، حيث أدى هذا الموقف إلى إدخال سياسة أخرى لإدارة الطلب أطلق عليها اسم سياسة الميزانية، على أثر أفكار جون مينارد كينز ويمكن للدولة التدخل من أجل التأثير على التوازن العام عن طريق السلع والخدمات من خلال السياسة المالية<sup>1</sup>.

**أولاً: فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة:** تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية (وغيرها من المؤسسات المالية) من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة، وبالتالي يؤدي تجاوب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي، إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزيد فعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي. ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل ائتمان قصير الأجل. كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم على عرض النقود، عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشترياً أو بائعاً لهذه الأوراق في هذا السوق، وإذا أضفنا إلى ذلك أن النقود المصرفية تمثل الجزء الأكبر والهام من كمية النقود المتداولة وبالتالي من عرض النقود في هذه الدول لتبين لنا أن تغيير نسبة الاحتياطي والسيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود،

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 219.

ومعنى ذلك أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية إذا دعمت بالأسلحة الأخرى للسياسة النقدية أي الأدوات الخاصة، لتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به تبعاً لما سبق ذكره في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية<sup>1</sup>.

### ثانياً: عوائق فعالية السياسة النقدية في الدول النامية<sup>2</sup>:

- عدم وجود أسواق نقدية ومالية منظمة، وفي حالة وجودها فهي تتميز بضيق في نطاقها وهذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة.
- ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية من شأنه أن يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- تتجه البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم القروض لتمويل قطاع التجارة مقارنة بالتمويل المقدم لتمويل القطاع الإنتاجي الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.
- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة وليست ودائع أو أوراق مالية، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول.
- ضآلة مرونة الاستثمارات للتغيرات التي تحدث لأسعار الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك أي محاولة لزيادة الاستثمار يستلزم تخفيض كبير لسعر الفائدة.
- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، وتقلب في موازين مدفوعات تلك الدول والأنظمة الضريبية مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي وبالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

1 عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 32.

2 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 33-34.

- يتم التداول النقدي في الدول النامية على أساس النقود المادية خاصة الورقية، أما النقود المصرفية فما زال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات باستثناء تلك المعاملات التي تتم بين المؤسسات.
- انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أرجاء الوطن.

### الفرع الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية

يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات السياسة النقدية التي يبلغ بها أثر أدواتها إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط، وتتأثر آلية انتقال أثر السياسة النقدية بشكل قوي ب: مرونة المتغيرات الاقتصادية، هيكل النظام المالي للدولة، هيكل الاقتصاد الكلي والأوضاع الاقتصادية بشكل عام<sup>1</sup>:

- 1- قناة سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الائتمان وبالتالي في حجم العرض النقدي، فتحدد معدل الفائدة يعكس توجه السياسة النقدية للدولة إلى تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات أو الحد منه، وكذا دورها في مواجهة مشكلة التضخم والانكماش، يتأثر سعر الفائدة بسعر الخصم المحدد من طرف السلطة النقدية كما يحدد سعر الفائدة بشكل يزيد عن المعدل السنوي للرقم الأعلى للأسعار بنسبة 2-3%، حيث يتفاوت سعر الفائدة بين مختلف الدول وذلك يرجع إلى اختلاف معدلات التضخم، معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة ووضع ميزان المدفوعات، وتؤثر أسعار الفائدة على مختلف القرارات والمؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تحديد مستوى الدخل القومي.

---

1 أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية، تطبيقية، لحالات مختارة من البلدان العربية" جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2006، ص 120.

2- قناة سعر الأصول: تعرف أيضا هذه القناة بتأثير الثروة على تغيرات سعر الفائدة، وتعمل هذه القناة من خلال منهجين أساسيين، أحدهما يركز على المؤسسات والآخر على سلوك العائلات وهو منهج المدرسة النقدية، كما تركز على تأثيرات الثروة الناجمة عن مجموعة واسعة من الأصول "السندات والأوراق المالية والعقارات السكنية" نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة وعادة ما تقاس هذه الأصول بأسعار الأسهم وهذا حسب Mishkin 1995 فنظرية Tobin<sup>1</sup>.

3- قناة سعر الصرف: تعد قناة سعر الصرف من أهم قنوات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة أين تكون الأسواق المالية في المراحل البدائية وخاصة عندما يكون هناك سعر صرف عائم، في هذه الحالة تكون هذه القناة في الطريق الأسرع والأهم التي بفضلها تستطيع تبعا لما سبق ذكره التأثير على أسعار الأصول، فعندما ترتفع أسعار الفائدة يزداد الطلب الأجنبي على الأصول المحلية فيرتفع بذلك سعر الصرف الاسمي من ناحية الطلب، فإن الانكماش النقدي الذي يعطي التقدير الحقيقي للعملة المحلية يؤدي إلى انخفاض صافي الصادرات ويضعف الطلب الكلي، أما من ناحية العرض، فإن مثل هذا التقدير قد يتسبب في انخفاض تكاليف الاستيراد بالعملة المحلية وهو ما قد يؤدي بالمؤسسات إلى خفض الأسعار حتى ولو لم يتغير الطلب الإجمالي.

4- قناة القروض: حسب Bernanke et Getler 1955 فإن قناة القروض ليست طريقة بديلة تختلف عن ميكانيزم انتقال النقود الكلاسيكي بل وعوضا عن ذلك هي مجموعة من العوامل التي توسع وتضخم آثار معدل الفائدة، إن التغيرات المحلية المتعلقة بالفرق في التكلفة بين التمويلات الخارجية عن طريق الأسهم

1 محمد صالح جمعة، السياسية النقدية في سورية وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2000، ص 195-196.

أو الاستدانة والأموال المتحصل عليها داخليا بفضل الأرباح غير الموزعة من شأنها أن تضخم من الآثار  
المباشرة للسياسة النقدية المتعلقة بمعدل الفائدة.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

يعتبر التضخم ظاهرة ومشكلة اقتصادية في آن واحد قد تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وتكاد تكون هذه الظاهرة متصفة بالانتظام والتكرار في حدوثها، فلقد ارتبطت أسبابها بعوامل عديدة ومختلفة وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغير قيمة العملة وارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات وهذا ما يصاحبه آثار جمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

يعد التضخم فقدان القوة الشرائية بمرور الوقت، مما يعني أن كمية النقود التي تمتلكها لن تشتري لك اليوم ما اشترته أمس.

**الفرع الأول: تعريف التضخم:** يرى بعض الاقتصاديين التضخم من بين الظواهر الأكثر شيوعاً في وقتنا الحالي، وقد لاقى اهتمام العديد من الاقتصاديين لما لها من آثار على الاقتصاد، وكذا بغيت الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث مضمونها وأبعادها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين هؤلاء الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم، مقبول في الفكر الاقتصادي، وقد عبرت أغلب التعاريف عن تأثرها بالنظرية الكمية للنقود حيث أعطت تفسيرات سهلة ومبسطة للتضخم من أبرزها أن التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود، كما عرفه عدة اقتصاديون كما يلي<sup>1</sup>:

✓ بيرو: التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات.

✓ كورتير: التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تبدأ الأسعار بالارتفاع.

1 بنعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 141.

- ✓ لينر: زيادة الطلب على العرض.
- ✓ مارشال: التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار.
- ✓ كلوز: التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك أو دافع.
- ✓ بيجو: تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج.

ومن خلال ما سبق أن معدل التضخم هو الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يقتنى بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات، ومن الواضح أن هذا الكم من السلع والخدمات يقل بارتفاع أثمانها ويزيد بانخفاض هذه الأثمان، ومن ثم تسير القيمة الحقيقية أو القدرة لوحدة النقد عكسياً مع ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود<sup>1</sup>.

ويمكن النظر للتضخم على أنه زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة<sup>2</sup>.

ويمكن القول أيضاً أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار " وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض أسعار سلع أخرى يعتبر تضخماً، كم أن

1 جبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي"، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2013، ص 156.

2 حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 155.

الارتفاع المفاجئ في الأسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخماً، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها<sup>1</sup>.

كما ينظر للتضخم على أنه:

- ظاهرة اقتصادية مؤذية، وتعمل على تآكل القوة الشرائية للدخل المتاح، وتؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة<sup>2</sup>.

- التضخم هو حالة اقتصادية تضعف فيها القدرة الشرائية للوحدة النقدية، بسبب ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية، وبموجب ذلك تزيد سرعة دوران النقود، وتتعطّل وظيفة النقود كمخزن للقيمة، ويقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط، بسبب انعدام النقود نسبياً<sup>3</sup>.

- ويعرف التضخم أيضاً بأنه: الزيادة غير المرغوبة في المستوى العام للأسعار<sup>4</sup>.

كما عرفه بعض الاقتصاديين بأنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد<sup>5</sup>.

وبالرغم من تعدد التعريفات إلا أن أغلبها يشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوى الشرائية لوحدة النقد، أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- إن قياس التضخم يتم بمعيّار يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة والمستهلكة في بلد ما.

1 محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 145.

2 عبد الرزاق بني هاني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص 211.

3 إياد عبد الفتاح النصور، "أساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 190.

4 السيد عطية عبد الواحد، "التحليل الاقتصادي الكلي"، النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 298.

5 ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 84.

- يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.<sup>1</sup>

من خلال ما سبق يمكن تعريف التضخم بأنه ظاهرة نقدية متمثلة في الارتفاع العام للأسعار.

### الفرع الثاني: أنواع التضخم

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها. على أن ذلك لا يعني أنه لا توجد علاقات، أو روابط بين هذه الأنواع، فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها كتفسير ظاهرة التضخم بأنه عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها، ووظائفها بصفة كاملة، ومرضية، كما أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناءاً على معايير مختلفة هي<sup>1</sup>:

1. تحكم الدولة في جهاز الائتمان.
2. تعدد القطاعات الاقتصادية.
3. مدى حدة الضغط التضخمي.
4. الظواهر الجغرافية والطبيعية.
5. اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية.
6. مصدر الضغط التضخمي.

1 عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 39.

1- تحكم الدولة في جهاز الائتمان: تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز

الائتمان، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار

ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية<sup>1</sup>:

التضخم الطليق الظاهر، التضخم المقيد (المكبوت)، التضخم الكامن (الخفي).

✓ **التضخم الطليق الظاهر (المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع ظاهر في الأسعار والأجور،

والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخل النقدي، وذلك دون

أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف

هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى نقشي هذه الظواهر التضخمية، والتسارع فيها، وتراكمها، فترتفع

المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة<sup>2</sup>.

✓ **التضخم المكبوت (المقيد) :** وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل

في وضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي ومن هذه الإجراءات: تجميد الأسعار ومنعها من

الارتفاع، الرقابة على الصرف، تحقيق وفير في الميزانية، والتقنين كالباع بالبطاقات<sup>3</sup>.

✓ **التضخم الكامن (الخفي):** يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخل النقدي دون أن

تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخل

المتزايدة فيبقى التضخم كامنا، وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع

1 غازي حسين عناية "التضخم المالي" مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 56.

2 غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 57.

3 حسين بن سالم، جابر الزبيدي، "التضخم والكساد" مؤسسة الفوارق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 31.

الاستهلاكية، الغذائية، والاستثمارية، وغالبا ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا.

2- تعدد القطاعات الاقتصادية: تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتعامل بهفي سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتعامل به في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم المتعامل به في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، ويحلل الاقتصادي كينز أنواع التضخم المتعامل بها في أسواق السلع إلى<sup>1</sup>:

✓ **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

✓ **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كل من قطاعي الاستهلاك، والاستثمار.

وأما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وأثارها على الدخول النقدية للأفراد فإن كينز يفرق بين نوعين آخرين من التضخم:

✓ **التضخم الربحي:** وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تحقق أرباحا كبيرة في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

1 غازي حسين عناية، مرجع سابق ص ص 60-61.

✓ **التضخم الداخلي:** ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال، وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلتيه الاثنتين، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار.

3- **مدى حدة الضغط التضخمي:** يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته، ودرجة قوته إلى: تضخم جامح، وتضخم غير جامح (متوسط).

✓ **التضخم الجامح:** وهو أشد أنواع التضخم آثارا وضرا على الاقتصاد الكلي، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، بحيث تترك آثارا ضارة، وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها، ومعالجتها، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيم، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة مما يجعل السلطات الحكومية تلجأ إلى التخلص من هذه النقود وذلك باستبدالها بعملة جديدة، كما حصل في كثير من البلدان التي عانت من تفشي هذه الأنواع من الاتجاهات التضخمية خاصة في فترات الحروب<sup>1</sup>.

✓ **التضخم غير الجامح (المتوسط):** وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار، ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح، بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد القومي وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه، ومكافحته، والحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.

1 حسين بن سالم، مرجع سابق، ص ص 61-62.

4- **الظواهر الجغرافية والطبيعية:** تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية، وطبيعية وقد لا يكون لها صفة الدوام، أو قد تكون بصورة طارئة وغير اعتيادية مثل: التضخم الطبيعي (الاستثنائي)، والتضخم الدوري (الحركي).

✓ **التضخم الطبيعي (الاستثنائي):** وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية حاصلة: كالتضخم الحاصل نتيجة الزلازل والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو انفجار ثورة من الثروات كحافز سياسي لخلق بؤار تضخمية، أو بسبب الحروب، فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الاتجاهات التضخمية، واستفحالها بفضل العوامل الأخرى، فأثناء الحروب يمر الاقتصاد بثلاث مراحل هي: فترة الاستعداد للحرب، فترة الحرب نفسها، وفترة ما بعد الحرب:

**(1) فترة الاستعداد للحرب:** حيث تتميز هذه الفترة بتزايد الإنفاق العام لتهيئة البلاد للحرب والقيام بالمشاريع الحربية على حساب المشاريع المدنية، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج من السلع المدنية كالسلع الاستهلاكية والغذائية، مما يترتب عنه ارتفاع في الأسعار وتتميز هذه الفترة كذلك بانخفاض الاستيراد لعدم توفر العملة الأجنبية، وضعف الادخار، وفرض الحماية الجمركية... الخ، كما حصل في ألمانيا في بداية الحرب العالمية الثانية.

**(2) فترة الحرب نفسها:** حيث تتميز هذه الفترة بقلّة الأيدي العاملة، ضعف الإنتاج، وظهور البؤار التضامنية بين أفراد المجتمع، حيث تنتشر الأفكار الاجتماعية، التضامنية، الوطنية، وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة بسبب الحرب، حيث يقال إن عدم شدة ارتفاع الأسعار في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية كان بسبب النظام، وتضامن الطبقة العاملة مع الإجراءات الحكومية المتخذة، ومنها تجميد الأجور.

3) فترة ما بعد الحرب: تعتبر امتدادا لفترة الحرب نفسها، حيث يصعب مكافحة التضخم وارتفاعات الأسعار في بداية هذه الفترة.

✓ **التضخم الحركي (الدوري):** وهذا التضخم حسب العديد من الباحثين الاقتصاديين هو سمة من سمات النظام الرأسمالي، حيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية المتجددة، ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.

5- **اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية:** فطبيعة القوى التضخمية تتمثل بخاصية واحدة ومتشابهة مهما تعددت النظم الاقتصادية والاجتماعية، فاختلال التناسب والتوازن ما بين العرض والطلب هو سبب ظهور هذه الاتجاهات التضخمية كمؤشر من مؤشرات شدة الضغط التضخمي المنقشي. على أن ذلك لا يعني أن الاتجاهات التضخمية واحدة وذات خصائص متشابهة، فالاتجاهات التضخمية في الأنظمة الرأسمالية إنما تتجلى بارتفاع مستمر في المستويات العامة للأسعار بينما تتجلى هذه الاتجاهات التضخمية في الأنظمة الاشتراكية بتناقص مستمر في المخزون السلعي<sup>1</sup>.

6- **الضغط التضخمي:** يمكن أن يقسم التضخم بالنسبة لهذا المعيار إلى<sup>2</sup>:

✓ **تضخم الطلب أو التضخم الناشئ عن جذب الطلب :** وهو زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت، بحيث ينتج عن هذا الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاع عام في المستوى العام للأسعار، فهو يعبر عن اشتداد طلب الأفراد على شراء السلع، والمنتجات، أو الحصول عليها بنسبة تفوق المعروض من هذه السلع، والمنتجات المتوفرة في الأسواق،

1 الشيخ احمد ولد الشيباني، مرجع سابق، ص ص 61-62.

2 السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 54.

بحيث لا يمكن زيادة هذا المعروض لتلبية الطلب الكلي، لبلوغ الجهاز الإنتاجي القومي طاقته القصوى لتشغيل عناصر الإنتاج الجاهزة بصورة تتم عن وصول الاقتصاد القومي لمرحلة التشغيل الكامل مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

✓ **تضخم التكاليف:** وهو ما يعبر عنه بالتضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف أو تضخم النفقات. ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعاً يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة، حيث يحدث خلل في التوازن بين المنتجات والخدمات وبين التكاليف والنفقات، فالعوامل المنشئة لهذا النوع من التضخم لا ترجع إلى التغيرات الخاصة بعامل فائض الطلب بل هي مستقلة عنه وتنسب إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع والتي بدورها تسبب تغيرات في حركات عوامل الإنتاج نحو الارتفاع والزيادة فتدفع الأسعار نحو الارتفاع.

✓ **التضخم الذاتي:** يرجع إلى ارتفاع معدلات الأجور، وإلى عوامل فائض الطلب، بحيث ترتفع معدلات الأجور بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية، فتكون هناك فوارق كبيرة بين ارتفاعات الأجور وبين الكفاءات الإنتاجية، مما يترتب عليه ارتفاع كبير ومستمر لمعدلات الأسعار والأجور، فهذا النوع من التضخم لا يستلزم بالضرورة وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض، وإنما ينشأ نتيجة الارتفاعات المستمرة في معدلات الأجور والأسعار، كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1957-1960، حيث سادت الظواهر التضخمية الناتجة عن الارتفاعات المتتالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق، وكذلك فإن هذا النوع من التضخم التلقائي لا يوجد في المجتمعات الاشتراكية وإنما هو خاص بالمجتمعات الرأسمالية، حيث تسمح الظروف فيها لتسابق معدلات الأسعار ولأجور نحو الزيادة والارتفاع، كوجود المنظمات النقابية القوية وانتشار العوامل التي

تساعد في التحكم بحركات الأسعار، وتحديد الربح والسيطرة على الأسواق والاحتكار فيها، فالتضخم الذاتي إذن يكون نتيجة الزيادات المتتالية للأجور في البلدان الرأسمالية.

### الفرع الثالث: أسباب التضخم

بمقتضى التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي الفعلي يعتبر عاملا رئيسيا وفعالا في تحديد مستويات التوظيف، الدخل والإنتاج، فالعلاقة وطيدة ما بين نظرية الطلب الكلي الفعلي وبين نظريات التوظيف، الدخل والإنتاج، فالتغيرات في مستويات الدخل، الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار والادخار تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال<sup>1</sup>.

#### أولا. العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع

1. زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: إن النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الأثمان تفرض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وعند هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي التي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل<sup>2</sup>.

2. التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف: توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، وقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج

1 غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 65.

2 عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 212.

فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار<sup>1</sup>.

**3. الارتفاع في معدلات الأجور:** ارتفاع معدلات الأجور يرجع للعمال ممثلين في اتحاداتهم يقاومون أي محاولة لتخفيض أجورهم أو حتى تثبيتها وذلك لتمسكهم بما يسميه "كينز" خلق النقود، فينعكس ذلك في شكل ارتفاع في دخولهم النقدية حتى لو كانت اسمية وليست حقيقية مما يترتب عليه ارتفاع اسمي وليس حقيقي لمستوى الطلب الكلي الفعال، لكن الزيادة الحقيقية للإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي عند مستويات التشغيل الكامل هي العامل الفعال في إحداث الصدمات التضخمية، فزيادة معدلات الأجور ترفع من حدة تكاليف النفقات الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل<sup>2</sup>.

**4. العجز في الميزانية:** يقصد بها زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقتضيه الحكومة من البنك المركزي، وهو وسيلة تلجأ إليها الحكومة على الرغم بعلمها من آثارها السيئة وذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، أما في حالة مستوى التشغيل الكامل فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، والتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بزيادة الإنفاق العام والمعروض السلعي.

1 محمد صالح جمعة، مرجع سابق، ص 149.

2 غازي حسين عناية، مرجع سابق ص 68.

5. تمويل العمليات الحربية: تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إدارات الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم لتغطية النفقات الحاصلة قبل الحرب وبعدها.

6. التوقعات والأوضاع النفسية: كثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية خاصة في فترات الحروب، حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الأمر الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش<sup>1</sup>.

ثانيا. العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض : التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وما يقابله من معروض السلع والمنتجات عن مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمر منها:

1. تحقيق مرحلة الاستخدام التام: قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا، عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.

2. عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة.

3. النقص في رأس المال العيني: قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع والمنتجات

1 بنعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 149 151.

والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة أمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشأ، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن ألا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا إن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا بعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس التي عرفت التضخم:

#### الفرع الأول: النظرية النقدية التقليدية لتفسير التضخم

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقد، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل وبنفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائدا في الفترة ما بين أواخر القرن 18 وبداية القرن 19<sup>2</sup>، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتأطيرها كل من الاقتصادي جون لوك (1632-1704)، ودافيد هيوم (1773-1836) والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755)، لقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود بأنها مثل باقي السلع الأخرى فيما يخص بتحديد قيمتها، وهي تخضع لعوامل وقوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض والطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغير

1 بنعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 151-152.

2 أحمد محمد، صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير منشورة جامعة الجزائر، 2007، ص 39.

الحاصل في الطلب، أو التغير الحاصل في العرض، أو التغير الحاصل في كليهما، ومن الفروض والدعائم التي تركز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي<sup>1</sup>:

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.
  - تتناسب كمية النقود تناسباً عكسياً مع القيمة التي تمثلها، أي أنه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود.
  - تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار وبنفس النسبة، والعكس صحيح.
  - تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الطلب على السلع وعكسياً مع العرض، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة فإنه يرتفع معدل الطلب على المنتجات وينقص العرض لها.
  - تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج<sup>2</sup>.
- ويمكن تبين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين:

#### أولاً: معادلة التبادل لفيشر:

تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى، فوفق هذا المفهوم صيغة معادلة التبادل من طرف الأمريكي إفرنج فيشر سنة 1911م، والذي يرى بأن الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة ويقوم ذلك على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والشاري تتطلب

1 جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 102.

2 غازي حسين عناية، مرجع سابق ص 74.

استبدال النقود بالسلع والخدمات، فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع والخدمات التي تم تبادلها، ففي أي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات مع عدد المعاملات  $T$  مضروباً في سعر المعاملات  $P$  وعليه فإن قيمة  $(P.T)$  ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود  $M$  مضروباً في سرعة تداول النقود  $V$ ، ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية:  $MV=PT$  حيث:

$M$ : كمية النقود، وهي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك الم ركزي.

$V$ : سرعة تداول النقود فهي ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى.

$P$ : المستوى العام للأسعار.

$T$ : كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة تعتبر ثابتة في المدى القصير، وهذا لكي تتغير الأسعار بتغير

كمية النقود يجب ان تكون الكمية المعروضة من السلع ثابتة<sup>1</sup>.

ومن المعادلة السابقة يمكننا استنتاج المعادلة التالية:  $P = \frac{MV}{T}$

يتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود، وان التغير في السعر يكون بنفس

التغير فكمية النقود مع ثبات كل من  $T$  و  $V$

ورغم القبول العام لمعادلة التبادل لفيشر، إلا انه سجلت عليها بعض الانتقادات والتي من أهمها<sup>2</sup>:

- أن هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي

1 ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 87.

2 عبد الرازق بني هاني، مرجع سابق، ص 225.

- أن كمية المبادلات تشمل جميع المبادلات بدون تفرقة بين التي تخص الإنتاج والتي تخص الأسواق المالية وكذلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية، مما ينجز عنه ان كمية المبادلات تحتوي على سلع غير متجانسة ومن الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها، لذلك تعتبر كمية المبادلات كمية غير قابلة للقياس.
- صعوبة تحديد السعر P في هذه المعادلة.
- بالنسبة لسرعة دوران النقود يصعب معرفتها كما يمكن ألا تكون ثابتة<sup>1</sup>.

### ثانيا: معادلة كمبرج للأرصدة النقدية

يعود لألفريد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كامبردج النيو كلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة، تركز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقول أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل، ويرتكز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعا لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات وذلك نظرا لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير لان جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة<sup>2</sup>.

ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة  $M \times Y \times P = M$ : كمية النقود، وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر تشمل كافة النقود بمختلف أنواعها.

1 سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006، ص 35.

2 أحمد محمد، صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير منشورة جامعة الجزائر، 2007، ص 73.

K: يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل، وهي بمثابة الأساس في معادلة مارشال الذي يستند إليها في تحليله.

Y: الناتج الوطني الحقيقي، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، أي أن هذه المعادلة تركز على الاهتمام على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي مقدرا في شكل معاملات عينية.

P: مستوى الأسعار، والذي هو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط، عكس معادلة فيشر الذي يشير فيه P إلى متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليها T.

وما يمكن استخلاصه من معادلة كميردج للأرصدة النقدية هو ما يلي<sup>1</sup>:

1- العلاقة بين التفضيل النقدي K ومستوى الأسعار P هي علاقة عكسية.

2- العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية.

3- اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطا للمبادلة ووسيلة للدفع فقط، أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة الادخار<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: النظرية الكينزية لتفسير التضخم

أتت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرية الاقتصادية، وهذه الأدوات نقد لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1939م، حيث أتى جون كينز معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية ومحاو لا إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م، واعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض

1 أحمد محمد، صالح الجلال، مرجع سابق، ص 40.

2 سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 55 56.

الكلي<sup>1</sup>، حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات، هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- العرض الكلي المتاح.
  - الطلب الكلي الفعلي، يتمثل في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية عند الاستخدام التام.
  - كمية النقود المعروضة للتداول.
  - أسعار الفائدة.
  - مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كلياً أو جزئياً.
- ويفترض كينز في تحليله أن التوازن هي تلك التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى الاستخدام التام، وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين:
- إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى الاستخدام التام فإنه توجد حالة تضخم.
  - إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الاستخدام التام فإنها حالة الكساد<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: النظرية المعاصرة لتفسير التضخم

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير

1 أحمد محمد، صالح الجلال، مرجع سابق، ص 41.

2 تيجاني بالريقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص 78.

في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات.

فقد أشار فريدمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كميات النقود<sup>1</sup>:

✓ من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون

أن يمارس تأثيراً على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار.

✓ يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كلياً في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة

دوران النقود والنتاج الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية.

✓ ويمكن التصور أن الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة والأثر المتبقي ينعكس في

تغير كل من الأسعار والنتاج الوطني، هذا كما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب

الأهلية 1865م حتى 1879م، حيث زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة بـ 10% في حين ارتفع الدخل

الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في

بداية الفترة.

✓ كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس هذا في تغير الناتج الوطني

والأسعار بنسب متفاوتة<sup>2</sup>.

ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين والأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى

دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصراً أساسياً في الطلب على النقود.

1 أحمد محمد، صالح الجلال، مرجع سابق، ص ص 45-64.

2 سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 65-66.

## المطلب الثالث: آثار التضخم

إن التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية وكون هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم فإنه من الصعب حصر آثارها، وفيما يلي نحاول إبراز أهم هذه الآثار.

### الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية التنمية الاقتصادية، وتتجم هذه الآثار، نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار، ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup> وتختلف درجة تأثير التضخم على أفراد المجتمع، حيث أن شريحة كبيرة في المجتمع من التي تمثل محدودي الدخل وأصحاب الدخل الثابتة والمعاشات التقاعدية، والذين تزداد معاناتهم جراء حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، نظرا لانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وحساسية تأثرها بالتضخم، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، بينما تمثل الشريحة الأخرى، المستفيدين من الارتفاعات في مستويات الأسعار ويمثلون فئة قليلة في المجتمع وتشمل المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والذين يحققون أرباح مرتفعة نتيجة الموجات التضخمية وتؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى حدوث تغيرات في القرارات التي

1 زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص 96.

يتخذها الأفراد، حيث يوجه أصحاب الدخل الثابتة دخولهم لتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية، ويعتمدون إلى التخلص من أرصدتهم النقدية في صورة شراء سلع معمرة أو تحويلها إلى عملة أجنبية ذات قيمة مستقرة، نظرا لأن احتفاظهم بتلك الأرصدة النقدية في صورة مدخرات بالعملة الوطنية يعرضها للانخفاض في قوتها الشرائية كلما ارتفع معدل التضخم بينما يوجه المنتجون أرصدتهم النقدية الزائدة نحو الاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تلاقي منتجاتها ارتفاعا في الطلب نتيجة لانخفاض الكميات المعروضة منها<sup>1</sup>. وتتمثل أهم الآثار الاقتصادية التي تحدثها الضغوط التضخمية فيما يلي<sup>2</sup>:

#### أولا: فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قسمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم، وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار

1 أسماء مخاليف، محددات التضخم مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2018، ص 45.

2 الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية 1984، ص 337.

السلبى، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمخدراتهم التي تم تكوينها سابقا قبل حدوث ارتفاعات الأسعار، من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفاقهم، على أن الجانب أكثر تأثيرا في الاقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثيرا بالضغط التضخمية، وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة<sup>1</sup>.

### ثانيا: إعادة توزيع الدخل الوطني

الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.

خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما يتضاءل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له، ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل.

وأثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية<sup>2</sup>:

1. بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار. 2.
- ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص أيضا.

1 عوف محمود الطفراوي، مرجع سابق، ص 337.

2 بنعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 153.

3. ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى.

4. ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتاً.

✓ ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخل بالشكل التالي<sup>1</sup>:

أ- **أصحاب الدخل الثابتة:** تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والمعاشات والإعانات الاجتماعية، ونظراً للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخل فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة.

ب- **أصحاب المرتبات والأجور:** تشكل هذه الفئة معظم العمال وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس: اتجاه تغير الأسعار نظراً لوجود الاتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار وبالمقارنة مع أصحاب دخل الفئة السابقة، فأصحاب الأجور أقل تعرضاً لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخل الثابتة.

ت- **أصحاب المشروعات:** أصحاب هذه الفئة غالباً ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، ولأن النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات، وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظراً لاختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية، فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل.

1 محمد زكي الشافعي، مرجع سابق، ص 153.

ث- إعادة توزيع الثروة: إن التغير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في الدخل الحقيقية. فملاك الثروات إذا ما انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم سيلجئون إلى التصرف في ثروتهم بالبيع وذلك بغية المحافظة على مستوى معين من استهلاك تعودوا عليه. فأصحاب الأراضي والعقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الأسعار، وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع. وحتى عمليات القروض تتأثر بالتضخم، فإذا ما اقترض شخص "أ" مبلغ "س1" من شخص "ب" على أن يسدده بعد خمس سنوات وحدث وأن ارتفعت الأسعار، فالشخص المدين مطالب برد المبلغ النقدي "س1" رغم أن القوة الشرائية للمبلغ المقترض قد انخفضت إلى النصف مثلاً، فهو سيسدد نصف القوة الشرائية فقط حين حلول أجل الوفاء.

وبذلك فإن ارتفاع الأسعار باستمرار ينتج عنه انخفاض القوة الشرائية للنقد يتسبب في إلحاق الأضرار المالية بالدائنين واستفادة المدينين خاصة عندما تكون آجال الديون طويلة، وخشية لذلك يطالب المدينين باحتساب أسعار فائدة عالية قد تعوض الدائنين عما قد يلحق بهم من أضرار مالية، فهذا يوطد العلاقة الطردية بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة له أضرار بالغة على الاقتصاد قد تجره إلى الانكماش والركود.

ج- آثار التضخم على النشاط الاقتصادي: تؤدي إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة إلى زيادتهما لفئة وانخفاضهما لفئة أخرى وما ينجم عنه من آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الآثار المباشرة التي يحدثها على الاقتصاد، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة، وكلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في حدة ارتفاع

الأسعار، وما ينجر عنها من انتشار المضاربة وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار. وفي هذه الحالة ينصرف الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد، وبالتالي يوظفون أموالهم في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة ازددت دخولها زيادات كبيرة خلال فترة التضخم. وكلما اقترب الاقتصاد من مرحلة التشغيل الكامل تنتشر فكرة تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة، الأمر الذي يؤدي بالاققتصاد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجموعه.

#### الفرع الثاني: الآثار السياسية والاجتماعية للتضخم

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

**أولاً: إعادة توزيع الدخل واشتداد التمايز بين الطبقات:** تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع والتي تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجمة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها<sup>1</sup>، وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وبذلك يساهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها

1 زكي رمزي، مرجع سابق، ص 109.

بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظرا لانخفاض الدخل النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى اشتداد التمايز بين طبقات المجتمع<sup>1</sup>.

وتمتاز الأرباح التي يحققها المنتجون بحساسية تأثرها بالضغط التضخمية، حيث تزيد أرباحهم نتيجة ارتفاع أسعار بيع منتجاتهم، بينما تنسم الدخل التي يتقاضاها أصحاب الدخل الثابتة بتدهورها الشديد بفعل تأثير التضخم، وذلك لأن الزيادة في مستويات الأسعار لا يقابلها زيادة بنفس النسبة في مستويات الدخل وبالتالي يتأثر مستوى إنفاقهم نتيجة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، حيث أن الزيادة في معدلات الأجور لا تتحقق مباشرة عقب الارتفاعات في مستويات الأسعار، نظرا لأن زيادة الأجور تتطلب فترة زمنية تتم من خلال المفاوضات التي تجريها النقابات العمالية مع أصحاب المشروعات الإنتاجية بهدف زيادة أجور عمالها، على الرغم من أن نسبة الزيادة في أجور العمال تكون أقل بكثير عن نسبة الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات في المجتمع، ويؤدي اتساع الفجوة بين دخول أفراد المجتمع إلى خلق حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع وبما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية<sup>2</sup>.

**ثانيا: تفشي الرشوة والفساد الإداري:** تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض

1 أسماء مخاليف، مرجع سابق، ص 47.

2 إياد عبد الفتاح النور، مرجع سابق، ص 198.

في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال انجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير ومشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

**ثالثا: هجرة الأدمغة إلى الخارج:** إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية الآلاف من الأساتذة الذين اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات فقط بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغي رها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات<sup>1</sup>.

**رابعا: اتساع نمط الاستهلاك التفاخري:** إن من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري الذي تحدثنا عنه سابقا هي ظهور طبقة من الطفيليين والمقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدمتية من خلال تقديم رشاي وعمولات سرية ودون الخضوع لميكانيزمات المناقصة المتعارف عليها دوليا في هذا الميدان. ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة، مع ارتفاع الأسعار ووفرة السلع كنتيجة لتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي وتزايد إمكانيات الاستيراد، وبالتالي ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والإعلام وكل أنواع السلع الأخرى الراقية التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين

1 إياد عبد الفتاح النصور، مرجع سابق، ص 207.

الشرائح الاجتماعية الجزائرية، ويؤدي التضخم أيضا إلى إعاقة التكوين الرأسمالي، نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيدا عن الادخار ونحو الاستهلاك<sup>1</sup>.

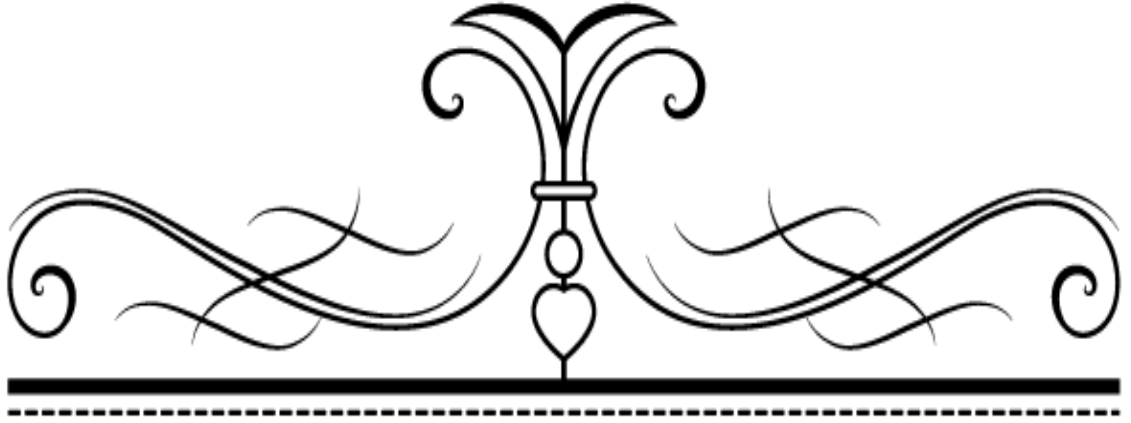
---

1 سعيد سامي الحلاق/محمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 221.

## خلاصة الفصل:

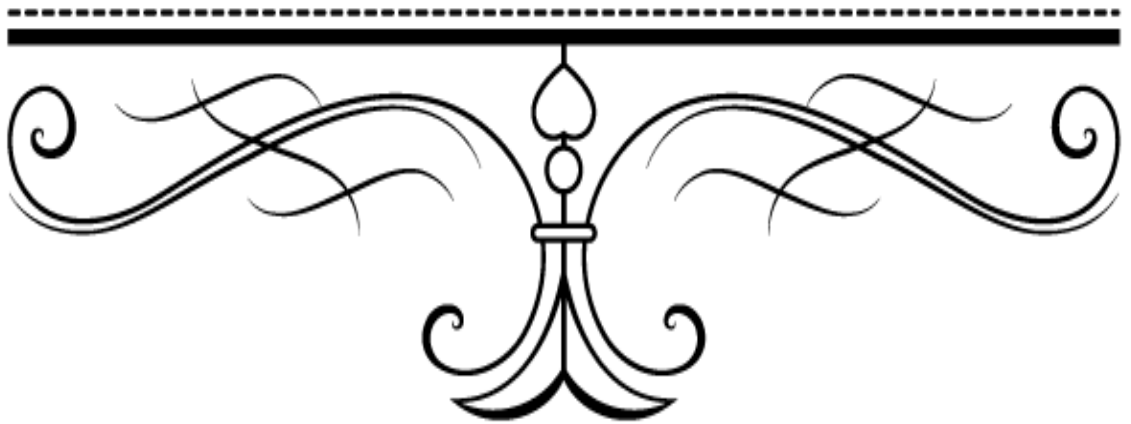
يمكن القول في الأخير ان السياسة النقدية تلعب دور هام في القضاء على التضخم، سواء من حيث تطبيق ادواتها المباشر او غير المباشرة، حيث ان البنك المركزي من خلال معدل الفائدة وسياسة السوق المفتوحة ومعدل اعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري، يؤدي دور هام في التأثير على حجم الكتلة النقدية سواء في الظروف التضخمية او الانكماشية، ففي ظل ارتفاع الاسعار نجد ان السبب في ذلك يعود الى انتشار الكتلة النقدية على مستوى السوق النقدية حيث يتدخل المركزي بالأدوات الاساسية السابقة للتأثير على حجم المعروض النقدي فيؤدي ذلك الى نقص هذا المعروض وبالتالي نقل السيولة وتخفض الاسعار.

كما أن التضخم كظاهرة في الاقتصاد، تعتبر من أكثر الظواهر التي تحظى باهتمام مشترك من طرف الحكومات والبنوك المركزية، وذلك نظرا لكون آثار تلك الظاهرة تتعدى إلى التأثير المباشر وغير المباشر على كل المؤشرات الاقتصادية، ففي ظل وجود التضخم بمعدلات عليا في الاقتصاد، ستكون كل المؤشرات الأخرى غير حقيقية، كما تجدر الإشارة إلى أن التضخم كظاهرة قد تطرقت إليه العديد من المدارس الاقتصادية فمن المفكرين من اعتبره ظاهرة نقدية بحتة لها ارتباط مطرد مع الزيادة في كمية النقود، وهناك من اعتبره ظاهرة ترتبط ببعض العوامل الاقتصادية الأخرى الداخلية والخارجية، ويمكن للبنك المركزي في إطار القضاء على التضخم أن يعمل على تحفيز الانتاج مما يؤدي الى وفرة المعروض فتخفض الاسعار وان كان الاتجاه الاول هو الانسب والذي يوافق اهداف المركزي في إطار تطبيقه للسياسة النقدية.



## الفصل الثاني:

الدراسة القياسية للمتغيرات محل الدراسة



### تمهيد:

عرفت البشرية ظاهرة التضخم منذ أقدم العصور، وقد أصبحت من بين أكثر الظواهر شيوعاً في اقتصاديات دول العالم، وشغلت بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء، وذلك لما لها من آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية.

كما تعتبر تبعاً لما سبق ذكره إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي، وتتخذ السياسة النقدية من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي، وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، والتوزيع العادل للثروة، ومعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية، كما أنها تنظم كمية النقد المتداولة في الاقتصاد بغرض القضاء على التضخم البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

## المبحث الأول: تحليل تطور للمتغيرات محل دراسة خلال الفترة 1990-2023

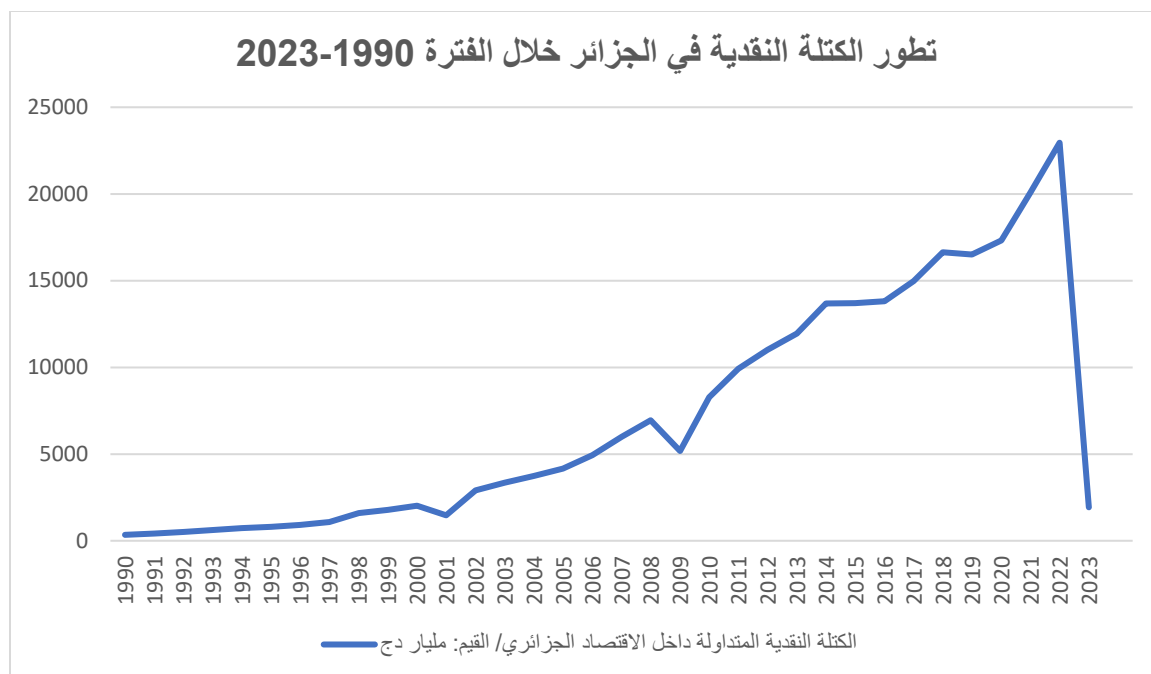
السياسة النقدية هي أحد أشكال سياسات الاستقرار، التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة والمصاحبة للتطور الاقتصادي، فتبعاً لما سبق ذكره تعتبر الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، ودرجة فاعليتها وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد لآخر وهذا في ظل تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، كما إن دراسة السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة، وكجزء من عملية التخطيط الشاملة، يتطلب الوقوف على هيكل السياسة النقدية ضمن إطار عمل يتكون من مجموعة الأهداف، والأدوات.

### المطلب الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية (1990-2023)

✓ تحليل الكتلة النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض (1990): تتميز حجم الكتلة النقدية بعد قانون النقد والقرض 90-10 بالعديد من التغيرات في الحجم الكتلة النقدية بصفة عامة من خلال جميع مكوناتها من النقود القانونية والودائع واشباه النقود كما تميزت هذه المرحلة كذلك ببعض التغيرات التي شهدتها مقابلات الكتلة النقدية باعتبارها مصدر التغير في حجم الكتلة النقدية وفيما يلي الشكل الذي يبين تطور الكتلة النقدية بعد قانون النقد والقرض<sup>1</sup>.

### الشكل (1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

1 القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الخاص بالنقد والقرض.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-Algeria)

✓ **تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر:** تتكون الكتلة النقدية في الجزائر (M2) من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1) اضافة الى اشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل وسنحاول تحليل تطورها حيث ان:

**1. النقود القانونية:** تتكون النقود القانونية التي يتم اصدارها من طرف بنك الجزائر من النقود الورقية والقطع

النقدية وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر، حيث تعتبر هذه النقود أكثر مكونات

الكتلة النقدية سيولة فقد شكلت حيزا كبيرا من الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلال لتترك

هذه المكانة لودائع تحت الطلب وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر

مصدر تلك الودائع.

أما فيما يخص حجمها فقد شهد نمو مستمرا اذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة 1990 - 2000

بحوالي 15.9% بينما شكلت نسبة 17.35% من سنة 2000 إلى غاية 2014 ما يعني أن النقود القانونية

تشكل نسبة هامة من حجم الكتلة النقدية (M2) في الاقتصاد حيث أن اقل نسبة لها من مكونات الكتلة النقدية الأخرى هي 22.2% سنة 2005 و20.27 سنة 2007 وبمبلغ قدره 921 مليار دينار جزائري و1301.3 مليار دينار جزائري سنتي 2005 و2007 على التوالي بينما كانت في سنة 2003 و2004 ما يقارب 781.4 و مليار دج على التوالي، أما أعلى نسبة للنقود القانونية كمكون للكتلة النقدية فكانت سنة 1990 بنسبة فقط 39.34 وبمبلغ 134.94 مليار دينار لتبدأ بعد ذلك بالانخفاض تدريجيا بدءا من سنة 1991 اي سنة بعد قانون النقد والقرض حيث لم تتجاوز بعد ذلك نسبة 30% من الكتلة النقدية وقد كانت أعلى نسبة لها بعد ذلك هي 27.8% سنة 2012 وتراجعت بشكل طفيف وتيرة نمو تناول النقد الورقي في 2018 بنسبة 4.5% مقابل 4.9% سنة 2017 مما جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية تنقلص للسنة الثانية على التوالي لتعود الى الارتفاع بعد ذلك في 2019 بنسبة 10.1%<sup>1</sup>

## 2. الودائع تحت الطلب (النقود الكتابية):<sup>2</sup>

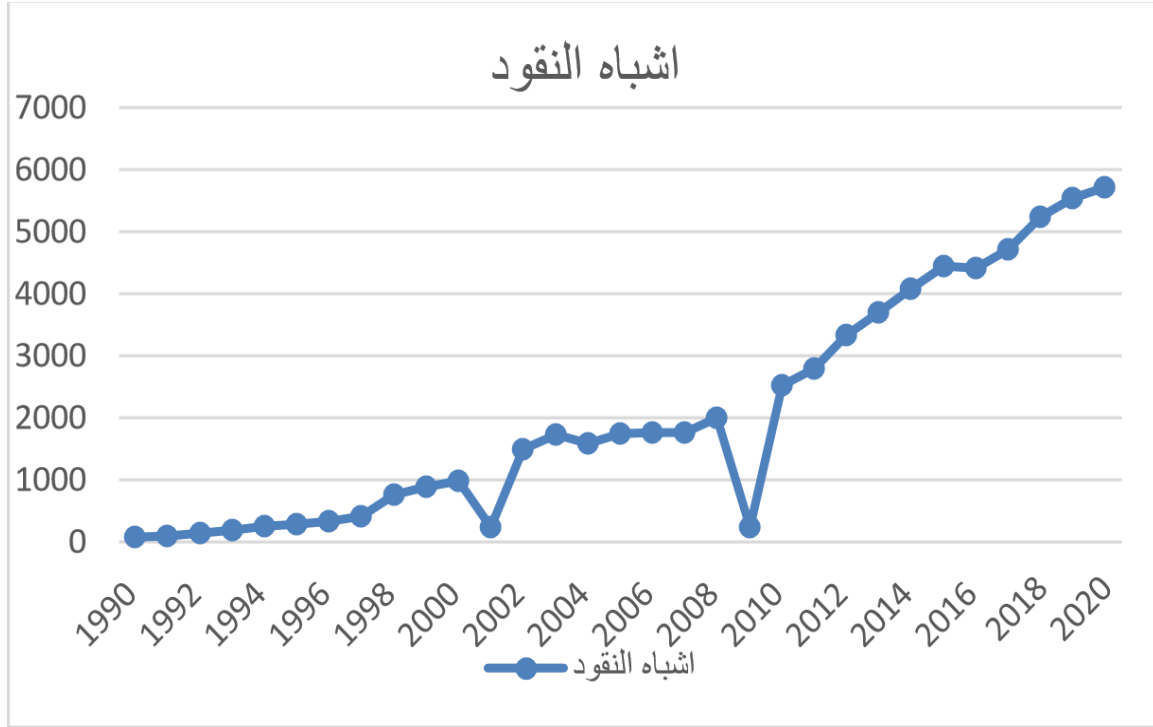
مقارنة بالودائع لأجل تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة نظرا لسرعة تداولها وتحولها الى النقود القانونية لتشكل المستوى الأول الكتلة النقدية (M1) وتتكون هذه الودائع من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة. أما فيما يخص الودائع تحت الطلب فقد شهدت ارتفاعا مستمرا منذ سنوات الاستقلال الى يومنا هذا، فقد كانت نسبة الودائع تحت الطلب الى حجم الكتلة النقدية تمثل نسبة 39.34% سنة 1990 لترتفع بعد ذلك في سنة 1991 أي بعد قانون النقد

1 جمال علال بن ثابت سويح، دراسة أثر نمو الكتلة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2018، ص 70.

2 خديجة تافاسست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013))، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 5، الجزائر، 2017، ص 44.

والقرض الى 40.5% من حجم الكتلة النقدية (M2) ثم تبدأ بالانخفاض هذه النسبة الى الكتلة النقدية بعد ذلك نتيجة الاصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرن حيث مثلاً شكلت نسبة الودائع تحت الطلب نسبة 30% من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002 بما قيمتهم 751.6 مليار دينار جزائري ثم تعود قيمتها للارتفاع بعد ذلك الى 2096.4 و 2949.1 مليار دج سنتي 2006 2007- للتوالي اي بنسبة و 49.19% لنفس السنتين. فقد سجل أعلى نسبة نمو سنة 2004 و 2007 51.5% اما اقل نسبة نمو فقد شهدتها سنة 1999 ب 5.4 % ولعل السبب في ذلك يعود الى الوضع الاقتصادي والامني الغير مستقر في تلك الفترة وادنى نسبة لها بعد ذلك سنة 2009 اين كان معدل نمو الودائع تحت الطلب سالب وبنسبة 8.96% حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 الى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 بانخفاض قدره 310 مليار دينار وقد ارجع تقرير البنك المركزي ذلك الى التأثير بالأزمة الأوروبية وانتشار الذعر المصرفي لدى بعض الافراد الاقتصاديين بينما شهدت سنتي 2010 2011 نسبة نمو بمعدلات 17.42% و 24.94% على التوالي بعدما كانت سالبة سنة 2009 وذلك نتيجة دفع مجموعة من مخلفات الاجور والمنح للطبقات العمالية المختلفة. اما سنتي 2012 و 2013 وحتى النصف الأول من 2014 فقط شهدت نوعاً من الاستقرار في معدل التغير بين 4% و 7% هذا ما يوحي بتحسين مستوى الفوائد المالية لدى الافراد نتيجة الطفرة او التحسينات التي عرفت منظومة الأجور في السنوات الأخيرة وكذلك زيادة عدد الاشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسات البريد او البنوك الوطنية، اما خلال السنوات الأخيرة 2019- 2020 نجد انها بدأت بالانخفاض نتيجة للظروف السياسية وكذلك تخوف الافراد من إيداع أموالهم في البنوك بسبب ازمة السيولة لدى البنوك ومكاتب البريد وتفضيلهم للسيولة بدل من النفود الكتابية.

الشكل (02): تطور اشباه النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر: : من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-Algeria)

### 3. الودائع لأجل (اشباه النقود):<sup>1</sup> الودائع لأجل او اشباه النقود والتي تعتبر المركب الثاني في التركيب العرض

النقدي اضافة الى (M1) فهي بذلك عبارة عن اموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابله فائدة وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل البنوك والودائع على اساس صندوق التوفير والاحتياط وتؤشر هذه الودائع الى الادخار وقد بلغت نسبتها الى اجمالي الكتلة النقدية 21.7% سنة 1991 ثم 37.25% سنة 2002 لتصل إلى 30.08 % سنة 2012. اما اعلى نسبة نمو لها فكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى حسب الازواضع الاقتصادية فنجد أعلى نسبة نمو هي 61.9% سنة 1992 ثم 1998 اين وصلت الى 86.7% ويرجع هذا إلى انخفاض نسبة احتفاظ الافراد بالسيولة النقدية في

1 صلاح الدين سعودي، وكزار رمضان، انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2007 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص 68.

بعض الفترات وفي سنة 1999 انخفض معدل نمو الودائع لأجل إلى 15.4 اي بمقدار 118 مليار دينار مواصلا الانخفاض سنة 2000 الى 10.2% ثم شهد معدل نمو الودائع الأجل ارتفاع بعد ذلك سنة 2001 ب 26.3% وسنة 2002 ب 20.3% وكان ذلك نتيجة لجوء الافراد والمؤسسات الى ابداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان انشط البنوك في هذه الفترة اسعار الفائدة الى حد الاغراء 17% التي كان يمنحها على الودائع وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة ان معدل نمو الودائع لأجل سجلت نسبة سالبة بلغ 0.3% سنة 2007 بسبب السحوبات المتتالية على الودائع مع قلة هذه الأخيرة نتيجة الذعر الذي اصاب الأفراد في تلك الحادثة.<sup>1</sup>

غير أن التدخل الدولة الداعية الى اعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو الودائع لأجل لان وصلت الى 19.45% سنة 2012 وما تزامن مع ارتفاع نفقات برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) المرتفع اشباه النقود مرة أخرى الى 5235.6 مليار دج ثم 5533 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2018 و 2019 على التوالي وذلك راجع لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) والذي خصص لهم مبالغ ضخمة.

وقد عرفت هذه الودائع ارتفاعا نوعا ما الى غاية 20 سبتمبر 2020 بما مقداره 5718 مليار دج لأنه بالمقابل قد ارتفعت الودائع تحت الطلب المتعلقة بقطاع المحروقات بشكل قوي.

### المطلب الثاني: التطور التاريخي للقروض البنكية (1990-2020):

1 علي بطاهر، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 54.

يرتبط تغير الكتلة النقدية بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية (غطاء الاصدار النقدي) والتي تتغير حسب كل اقتصاد ودرجة تقدمه وعادة فان تغير حجم الكتلة النقدية يكون على اساس متطلبات الاقتصاد من النقود لأجل التداول وحركية عوامل الإنتاج، تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الأصول والديون التي تقابلها عملية الاصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي، لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها الى صافي الأصول الخارجية ذهب وعملة اجنبية والقروض المقدمة للاقتصاد القروض المقدمة إلى الخزينة.

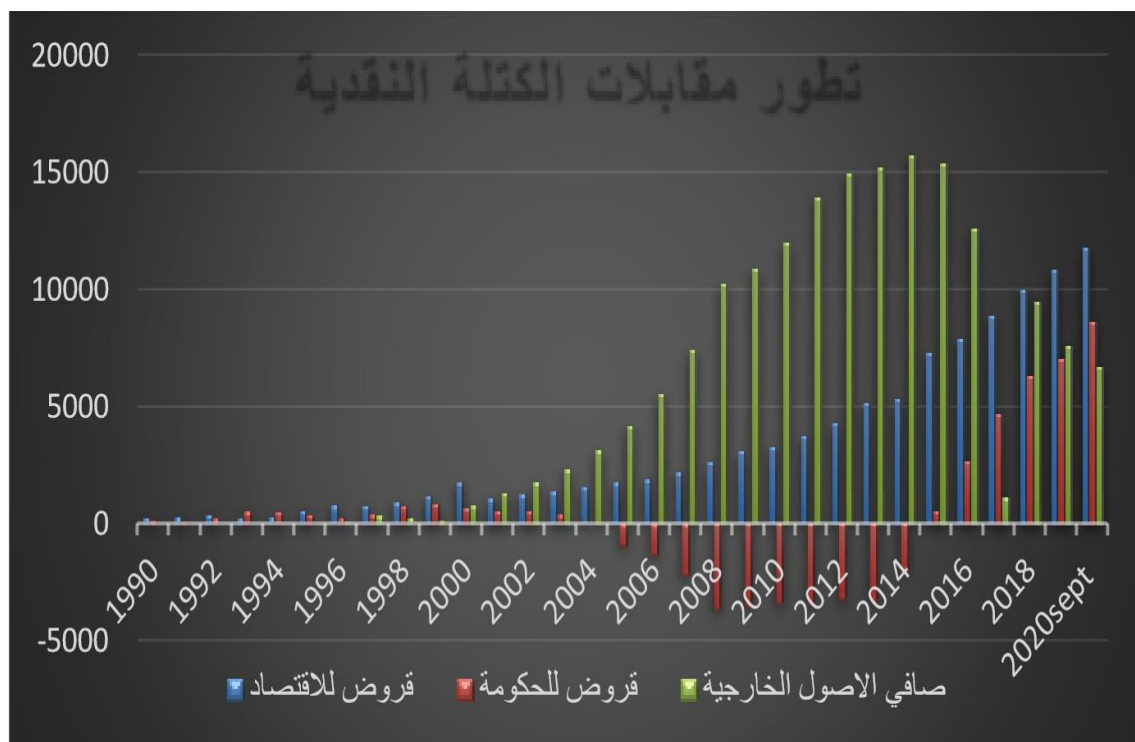
الجدول رقم (01) تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

| السنوات | قروض للاقتصاد | صافي الاصول الخارجية | قروض للحكومة |
|---------|---------------|----------------------|--------------|
| 1990    | 247,0         | 6,5                  | 167,0        |
| 1991    | 325,85        | 24,28                | 158,97       |
| 1992    | 412,31        | 22,64                | 226,93       |
| 1993    | 220,25        | 19,91                | 527,83       |
| 1994    | 305,84        | 60,4                 | 468,53       |
| 1995    | 565,64        | 26,3                 | 401,58       |
| 1996    | 776,84        | 133,9                | 280,54       |
| 1997    | 741,28        | 350,3                | 423,65       |
| 1998    | 906,18        | 280,7                | 723,18       |
| 1999    | 1150,73       | 174,5                | 847,9        |
| 2000    | 1779,8        | 775,9                | 677,5        |
| 2001    | 1078,4        | 1310,8               | 569,7        |
| 2002    | 1266,8        | 1755,7               | 578,6        |
| 2003    | 1380,2        | 2342,6               | 423,4        |
| 2004    | 1535          | 3119,2               | -20,6        |
| 2005    | 1779,8        | 4179,7               | -933,2       |
| 2006    | 1905,4        | 5515,05              | -1304,1      |
| 2007    | 2205,2        | 7415,5               | -2193,1      |

|         |          |         |      |
|---------|----------|---------|------|
| -3627,3 | 10246,9  | 2615,5  | 2008 |
| -3488,9 | 10885,7  | 3086,5  | 2009 |
| -3392,9 | 11996,5  | 3268,1  | 2010 |
| -3406,6 | 13922,41 | 3726,51 | 2011 |
| -3216,4 | 14940,0  | 4287,6  | 2012 |
| -3235,4 | 15225,16 | 5154,25 | 2013 |
| -1992,4 | 5143751  | 5314,0  | 2014 |
| 567,5   | 5134157  | 7277,2  | 2015 |
| 2682,2  | 5,19551  | 7909,9  | 2016 |
| 4691,9  | 55,457   | 000151  | 2017 |
| 6325,7  | 970155   | 994553  | 2018 |
| 7019,9  | 419054   | 5101450 | 2019 |
| 8611,3  | 541551   | 5501755 | 2020 |

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-Algeria)

الشكل (03): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-Algeria)

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين:

أولاً: القروض المقدمة الى الاقتصاد الوطني:

هي القروض المقدمة من طرف البنوك الى الاعوان الاقتصاديين غير الماليين لمواجهة احتياجاتهم وتشمل نوعين من القروض هما:<sup>1</sup>

1. القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر للبنوك التجارية لتلبية احتياجاتها من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض منها وسياسة اعادة الخصم.

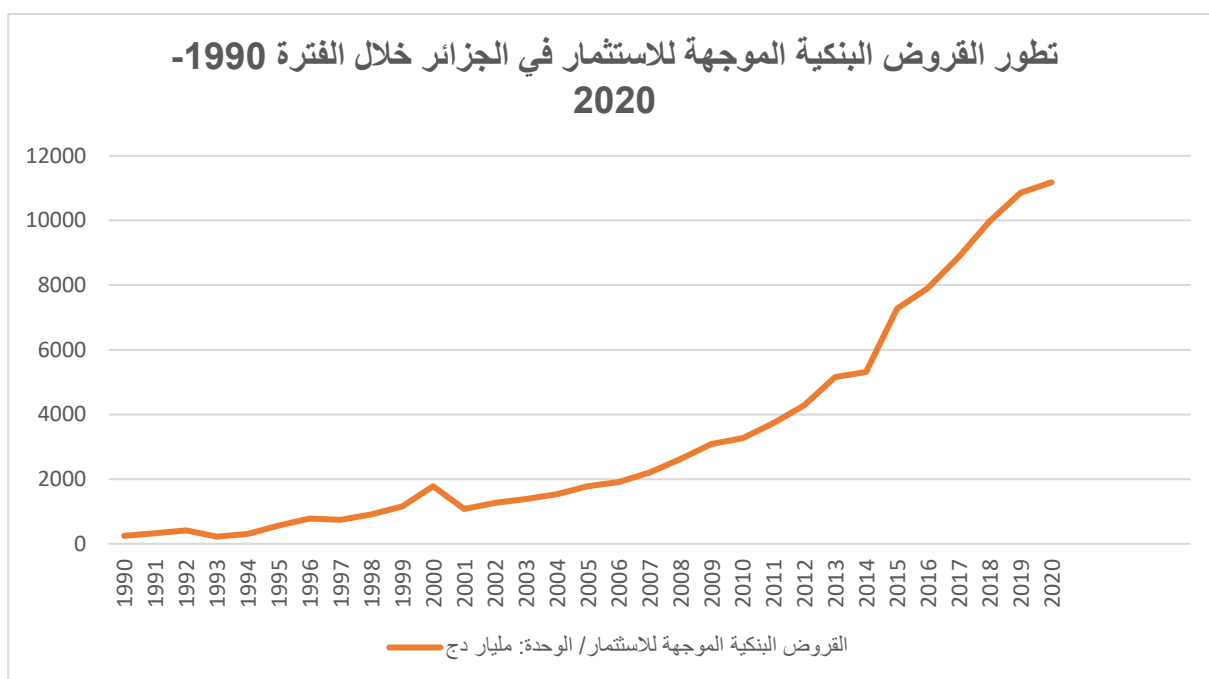
2. القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لصالح الاعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وادوات السحب وعرفت هذه القروض تطورات كثيرة وهي كالآتي:

عرفت القروض الموجهة للاقتصاد نمو مستمرا حيث سجلت سنة 1990 حوالي 246.979 مليار دينار التوصل الارتفاع الى 335.5 مليار دج سنة 1992 ثم عادت لتسجل انخفاضا سنة 1993 الى 220.249 مليار دج وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية الحرجة في تلك الفترة، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية عادت لترتفع مرة اخرى خلال الفترة (1999-2002) وذلك راجع لزيادة اهمية النشاط الاستثماري، كما ساعدت السيولة المفرطة لدى البنوك سنة 2002 من انتقال القروض الى الاقتصاد من 1266.799 مليار دج سنة 2002 الى 3086.545 مليار دج سنة 2009 ولتعرف بعد ذلك معدلات نمو مستقرة سنة 2010 و2011 على التوالي لتواصل الارتفاع وتبلغ خلال السنتين 2015 و2016 مستوى 7277.2 و7980.2 على التوالي

1 عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 42.

وذلك بسبب الطلب على القروض المصرفية بالإضافة الى التسهيلات الائتمانية لبعض البنوك وتحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية ارتفعت سنة 2017 الى 8880.9 مليار دينار، وواصلت الارتفاع خلال سنة 2018 لتصل الى اعلى مستوى لها 11804.6 مليار دج في سبتمبر 2020 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (04) تطور القروض البنكية الموجهة للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-Algeria)

ثانيا: القروض المقدمة للخرينة:<sup>1</sup>وهي تسبقات يمنحها بنك الجزائر للخرينة العمومية والاكتتاب في سندات الخرينة العامة من طرف البنوك التجارية والأشخاص، وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخرينة والتي منها الحسابات البريدية.

وقد عرفت تذبذبا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى فقد ارتفعت من 167.044 مليار دج سنة 1990 الى 527.83 مليار دج سنة 1993 ويرجع ذلك الى الاجراء المتعلق بتحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية الى سندات حكومية كجزء من برنامج اعادة الهيكلة، ثم تلاها انخفاض شديد الى 280.54 مليار دج سنة 1996 بسبب تحسن الايرادات من الجباية البترولية لترتفع سنة 1999 الى غاية 847.9 مليار دج وذلك بسبب عدة عوامل تمثلت في انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة بالإضافة الى انخفاض سعر الصرف وأسعار النفط، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية ابتداء من سنة 2000 حتى سنة 2010 وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط حيث أصبحت الخرينة العمومية لا تلجا الى اعادة التمويل لدى البنك الجزائر حيث انخفضت قيمة هذه القروض من 423.4 مليار دج في 2003 الى سالب 3510.9 مليار سنة 2010 وهذا الانخفاض الشديد يعكس لنا تطور الوضعية النقدية وبذلك تخلت الخرينة عن لجوئها الى الاقتراض، في نهاية سنة 2015 ولأول مرة منذ 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي القروض المصرفية على الدولة 567.5 مليار دج وذلك راجع الى انخفاض في صندوق ضبط الموارد واستحقاقات المصارف على الدولة وعرفت ارتفاعا في سنة 2017 حيث انتقلت من

1 محمد قرتلي، وفضيلة زاوي، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) مجلة البحوث والدراسات التجارية، 2021، ص 49.

2682.2 مليار دج في 2016 إلى 2682.2 مليار سنة 2017 تحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية.

### المطلب الثالث: التطور التاريخي للتضخم (1990-2023)

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار، ويمكن أن تقسم تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

#### أولاً: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003)

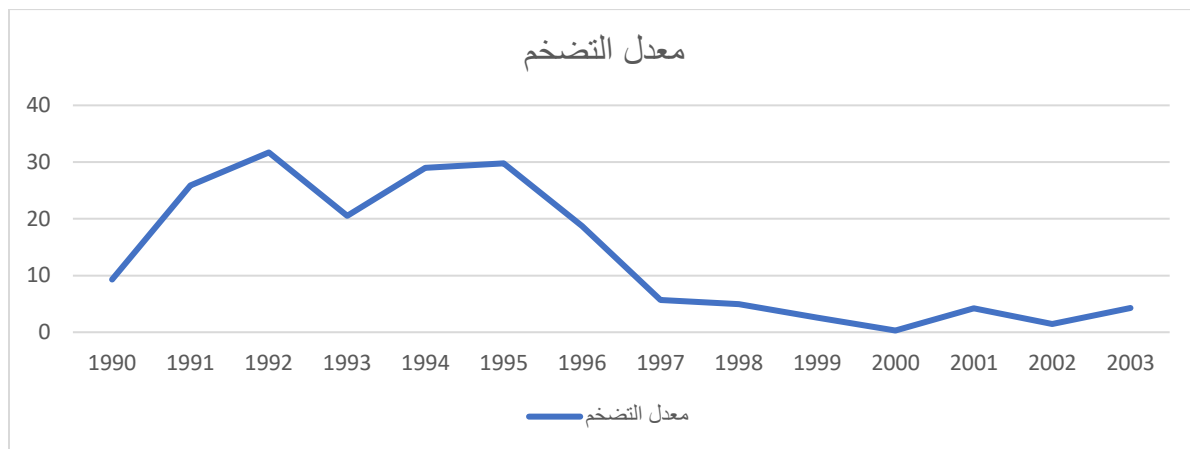
من خلال الجدول رقم (02) سنحاول تحليل كيفية تغير معدل التضخم خلال الفترة (1990-2003):

الجدول (02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003) الوحدة: نسبة مئوية %

| السنوات    | 1990 | 1991  | 1992  | 1993  | 1994  | 1995  | 1996  |
|------------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| معدل لتضخم | 9.27 | 25.88 | 31.67 | 20.54 | 29.04 | 29.78 | 18.68 |
| السنوات    | 1997 | 1998  | 1999  | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  |
| معدل لتضخم | 5.73 | 4.95  | 2.64  | 0.344 | 4.22  | 1.41  | 4.26  |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: <http://www.worldbank.org>

الشكل (05): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (02)

ويمكن أن نقسم هذه الفترة إلى عدة فترات بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها وذلك كما يلي<sup>1</sup>:

-الفترة (1990-1993): عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 9.27% في عام 1990 ليرتفع إلى 31.70% سنة 1992، أي بزيادة قدرها 22 نقطة في مدة سنتين فقط، حيث يعتبر معدل 31.70% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل أهمها:

- التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة.

- تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض.

1 مراد عبد القادر"، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 66-67.

أما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم بـ 11 نقطة ليصل إلى 20.50%، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي.

**الفترة: (1994-1995):** خلال هذه الفترة عاود معدل التضخم الارتفاع من جديد حيث انتقل من معدل 20.50% سنة 1993 إلى 29% سنة 1994، ثم إلى 29.80% سنة 1995 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب

أهمها، التحرير الواسع للأسعار خلال هذه الفترة ورفع الدعم الحكومي عنها.<sup>1</sup>

**الفترة (1996-1999):** خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم حيث بلغت نسبة 18.7% سنة 1996، لتستمر في التراجع بعدها وتبلغ معدل 2.60% سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود

نذكر منها:

- التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي.
- تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة.
- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت معدلا عاليا 29.30% سنة 1999.
- بالإضافة أيضا إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.<sup>2</sup>

**الفترة (2000-2003):** بلغ معدل التضخم 0.30% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في

1 عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012"، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، ص 3.

2 عبد الله قوري يحيى، نفس المرجع، ص 3.

تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية.<sup>1</sup>

لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.20 % وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ: 3%، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، والذي ارتفع من 6000 إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة، وأيضا إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق.<sup>2</sup>

بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002، وممراد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 1.43%.<sup>3</sup>

سنة 2003 شهدت ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ 4.26%، والذي يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.24% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003.

### ثانيا: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2023)

1 محمد كريم قروف، " السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1999/2011"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، عدد 14، الدنمارك، 2013، ص 272.

2 Achour Tani Yamna, « analyses de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat 2 en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p 56.

3 رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء، ربيع، 2013، ص 204.

من خلال الجدول رقم (03) سنحاول تحليل طبيعة تحركات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2023)

(2023)

الجدول (03): تطور معدلات التضخم خلال (2023-2004)

| السنوات       | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل التضخم % | 3.96 | 1.38 | 2.31 | 3.67 | 4.86 | 5.73 | 3.91 | 4.52 |
| السنوات       | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| معدل التضخم % | 8.89 | 3.25 | 2.90 | 4.78 | 6.40 | 5.60 | 4.3  | 1.9  |
| السنوات       | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |      |      |      |      |
| معدل التضخم % | 2.42 | 7.23 | 9.74 | 8.68 |      |      |      |      |

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي: [http:// www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

الشكل (06): تطور معدلات التضخم خلال (2023-2004)



نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (03) والشكل رقم (06) أن معدل التضخم لم يتجاوز 8.89% كحد أقصى في عام 2012، لكن من الواضح أيضا أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر بـ 0.304% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:<sup>1</sup>

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر بـ 3.96% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة، إلى عدة عوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%.

وفي سنة 2005 قدر معدل التضخم بـ 1.38% أي بتراجع قدره نقطتين عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية وبعودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي. بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39%).

وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم بـ 2.31% ليرتفع في سنة 2007 إلى 3.67%، أي أنه ارتفع وتجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية والمقدر بـ 3% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، وأيضا نمو السيولة النقدية من 56.7% سنة 2006 إلى 74.5% سنة 2007، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو النقدي من 18.6% سنة 2006 إلى 24.2% سنة 2007، وكل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم.<sup>2</sup>

في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية، أي في سنة 2008، إلى 4.86% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة. ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية

1 علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)" مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة بسكرة، ص 194.

منها سنة 2008،<sup>1</sup> وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.74% وهو ما يعتبر أعلى معدل في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.<sup>2</sup>

فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بـ 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4.2% في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5.7% في نهاية سبتمبر 2009. ويرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 8.7% تحت تأثير الارتفاع الكبير لأسعار السلع الفلاحية الطازجة المنتجة محليا.<sup>3</sup>

كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر، وفي سنة 2010 عاود معدل التضخم الانخفاض نوعا ما ليبلغ 3.91% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة، أما في سنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم من جديد ليبلغ 4.52%، وحسب دراسة أجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي

1 Bouhassoun Zahira, « la relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques, université de Tlemcen algérie, 013/2014, p 256.

2 Fonds monétaire international, «algérie: rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV», (rapport du FMI n 11/39, Mars 2011), p 5.

3 « Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers à fin septembre 2009 » **ministre des finances**, (direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009), p 12.

المقاس بالمجمع M2 في هذه الزيادة، وذلك بنسبة 63% من التضخم في حين تتوزع نسب الزيادة الباقية بين 7% بسبب تحركات أسعار الصرف، 21% بسبب التضخم المستورد، و9% بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي.<sup>1</sup>

وفي سنة 2012 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جدا حيث قفز بحوالي 4 نقاط من 4.52% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة، بالإضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009.<sup>2</sup>

وفي سنة 2013 عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد ليصل إلى 3.26%، ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.92%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في ظل الظروف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول، أما في سنة 2015، فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط من 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015، أي انخفاض بنسبة 47.02%.<sup>3</sup>

واستمر هذا الانخفاض ليصل في أواخر سنة 2015 إلى 35 دولار للبرميل الواحد، وهو أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 والمقدر بـ 37 دولار للبرميل الواحد، واقترب السعر المرتقب من سعر تكلفة الاستخراج ما سيزيد من عجز الميزانية أكثر، وقد كان لهذا الانخفاض الكبير في

1 Bouhassoun Zahira, op.cit., p. 259

<sup>2</sup> بن بركة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013، ص 212.

3 بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص 16.

أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية، خاصة وأن الحكومة عمدت إلى تخفيض قيمة العملة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، فحسب إحصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015 بـ 4.78% أي بزيادة قدرها 1.86 نقطة عن سنة 2014.<sup>1</sup>

ليواصل الارتفاع أيضا سنة 2016 ليبلغ 6.4% ويبدو أن هذا التوصل في الارتفاع خلال سنتي 2015 و 2016 لا علاقة له بالتضخم المستورد، كون مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف إلا ارتفاعا بسيطا ولم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلا 21.8%، كما يبدو أن ارتفاع التضخم في سنة 2016 لم يرافقه توسع في الكتلة النقدية M2، حيث وللسنة الثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملون غير المليونين إلا بواقع 0.79% في 2016 مقابل 0.13% سنة 2015، بعد سنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم، عاد في سنة 2017 إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر بـ: 5.6% واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018 و 2019، وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار.<sup>2</sup>

عرف التضخم تزايدا خلال هذه الفترة مستمرا حيث بدأ بمعدل 2.24% في عام 2020 ليرتفع إلى 9.74% سنة 2022، أي بزيادة قدرها 7.5 نقطة في مدة سنتين فقط، حيث يعتبر معدل 9.74% أكبر معدل بلغه التضخم منذ سنة 1996 التي بلغت 18.70%، واستمرت على هذا النحو لسنة 2023.

<sup>1</sup> Données de ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur [www.dgpp-mf.gov.dz](http://www.dgpp-mf.gov.dz) vu le 28/04/2024

<sup>2</sup> بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 5.

## المبحث الثاني: الدراسة القياسية

تعتمد دراستنا في بياناتها على احصائيات البنك الدولي حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2023) أي على 35 مشاهدة.

### المطلب الأول: وصف البيانات

فيما يخص متغيرات الدراسة تشمل كل من:

IR: التضخم / MM: الكتلة النقدية / BLDI: القروض البنكية الموجهة للاستثمار.

ثم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (EViews) للحصول على النتائج، النموذج الخاص بدراستنا يؤخذ

الصيغة الرياضية الموالية: (1)  $X_t = A(L)X_{t-1} + B(L)Z_{t-1} + e_t$  حيث أن:

$X_t$ : شعاع المتغيرات التابعة.

$Z_t$ : شعاع المتغيرات المستقلة.

$e_t$ : حد الخطأ العشوائي (يحقق خاصية: الوسط = 0 والتباين ثابت).

أما:  $A(L)$  و  $B(L)$  فهي تمثل مصفوفة معلمات النموذج وفق الصيغة السابقة نحصل على المعادلة الموالية:

VAR Model:

=====

IR = C (1,1) \*IR (-1) + C (1,2) \*BLDI (-1) + C (1,3) \*MM (-1) + C (1,4)

BLDI = C (2,1) \*IR (-1) + C (2,2) \*BLDI (-1) + C (2,3) \*MM (-1) + C (2,4)

MM = C (3,1) \*IR (-1) + C (3,2) \*BLDI (-1) + C (3,3) \*MM (-1) + C (3,4)

المصدر: بالإعتماد على معطيات البرنامج التحليلي (EViews 13)

### الفرع الأول: تحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة

يتم استخدام الاحصاء الوصفي لوصف الملامح الرئيسية لبيانات الدراسة فهي توفر ملخصات بسيطة حول العينة، وتبعاً لما سبق، هنالك العديد من الطرق الاحصائية لوصف البيانات وأهم ما استخدمناه في بحثنا هو: الحد الأدنى (Minimum) الحد الأعلى (Maximum) الوسط الحسابي (Mean) الانحراف المعياري (Std.Deviation).

الجدول رقم (04) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

| المتغير | الملاحظات | Mean     | Max      | Min      | Std.Dv   |
|---------|-----------|----------|----------|----------|----------|
| IR      | 35        | 8.403429 | 31.70000 | 0.300000 | 8.660190 |
| BLDI    | 35        | 4099.187 | 11179.20 | 220.2500 | 3899.042 |
| MM      | 35        | 6977.852 | 22955.35 | 343.0060 | 6657.241 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 13)

التعليق: يوضح الجدول رقم (04) وفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 13)، نلاحظ بأن عدد الفترات الزمنية لدراستنا هي: 35 مشاهدة أي لا توجد قيم مفقودة، أما بالنسبة لبقية مؤشرات التحليل الإحصائي هي موزعة بطريقة متماثلة تقريباً.

### الفرع الثاني: الارتباط بين متغيرات الدراسة

يتبين من خلال الجدول أدناه رقم (05)، والمتعلق بالارتباط ما بين متغيرات نموذج الدراسة، أنه يوجد

علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة كون جل قيم الارتباط تقع ما بين  $[-1, 1]$ .

الجدول رقم (05) الارتباط ما بين المتغيرات محل الدراسة

| المتغير | IR                  | BLDI                | MM                 |
|---------|---------------------|---------------------|--------------------|
| IR      | 1                   | -0.3249702508036841 | -0.380199181525803 |
| BLDI    | -0.3249702508036841 | 1                   | 0.7773005026959166 |
| MM      | -0.3801991815258031 | 0.7773005026959166  | 1                  |

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا إلى مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13).

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الارتباط بين التضخم والقروض البنكية 32%، وهو ارتباط ضعيف لأنه أقل من 60%، ونفسه لنسبة الارتباط بين التضخم والكتلة النقدية الذي يساوي 38%، بينما نسبة الارتباط بين الكتلة النقدية والقروض البنكية تساوي 77%، وهو ارتباط قوي كونه أكبر من 60%.

### المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، وتصحيح الخطأ

فرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة وفقا لنظرية الانحدار خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية نبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التحليل الاقتصادي من خلال استعمال الاختبار الموسع لديكي فولر بالاعتماد على معيار شوارز وفيه يتم حساب عدد التأخيرات بناء على أصغر قيمة يؤخذ بها المعامل (أكايك وشوارز) (وهي درجة إبطاء مقدرة ب 01)، يتم توضيح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة

| IR عند المستوى       |             |           |                 |
|----------------------|-------------|-----------|-----------------|
| بدون                 | ثابت واتجاه | ثابت      | القيمة المقدرة  |
| -2.541444            | -1.647593   | -2.547848 |                 |
| -1.951687            | -3.557759   | -2.954021 | القيمة المجدولة |
| IR عند الفرق الأول   |             |           |                 |
| بدون                 | ثابت واتجاه | ثابت      | القيمة المقدرة  |
| -6.297961            | -6.714431   | -6.239352 |                 |
| -1.951332            | -3.557759   | -2.954021 | القيمة المجدولة |
| BLDI عند المستوى     |             |           |                 |
| بدون                 | ثابت واتجاه | ثابت      | القيمة المقدرة  |
| 2.941605             | -1.627897   | 0.869057  |                 |
| -1.951000            | -3.548490   | -2.951125 | القيمة المجدولة |
| BLDI عند الفرق الأول |             |           |                 |
| بدون                 | ثابت واتجاه | ثابت      | القيمة المقدرة  |
| -3.715297            | -4.795725   | -4.603470 |                 |
| -1.951332            | -3.552973   | -2.954021 | القيمة المجدولة |
| MM عند المستوى       |             |           |                 |
| بدون                 | ثابت واتجاه | ثابت      | القيمة المقدرة  |
| -1.135161            | -1.988458   | -1.770089 |                 |
| -1.951000            | -3.557759   | -2.951125 | القيمة المجدولة |
| MM عند الفرق الأول   |             |           |                 |
| بدون                 | ثابت واتجاه | ثابت      | القيمة المقدرة  |
| -3.671705            | -3.666279   | -4.074484 |                 |
| -1.951687            | -3.557759   | -2.957110 | القيمة المجدولة |

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.V.13)

**التعليق:** يتم اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا، حيث سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلاسل الزمنية) وتجنب النتائج المزيفة لعدم استقرارها، ذلك من خلال المقارنة الاحصائية (t) المحسوبة أكبر من قيمة t الحرجة عند مستوى ثقة محدد نختار 1% - 5% - 10% كمجال ثقة)، نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة تكون مستقرة، أما قبول الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة تكون السلسلة التي لدينا غير مستقرة ومنه نعيد الاختبار في الفرق I و II .... وهكذا.

يوضح الجدول رقم (06) النتائج المتحصل عليها من البرنامج الاحصائي (EViews 13) لأثر تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى وعند الفروق الأولى والثانية، كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند معنوية (1% - 5% - 10%).

نلاحظ أن كل متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة عند الفرق الأول وهو ما يدل على وجود تكامل مشترك عند الفرق الأول.

### الفرع الثاني: الاختبار تكامل المشترك

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول (موضح في الجدول أعلاه) يتم التأكد من وجود التكامل بين هذه السلاسل في ظل وجود الفرضية العدمية، وعدم التكامل المشترك بين المتغيرات. إذا يمكن أن يقال إن التكامل المشترك يشير إلى طريقة الحصول على توازن أو علاقة طويلة المدى بين المتغيرات غير المستقرة أو إنها تعني وجود طريقة تعديل تمتع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل، حيث توجد عدة منهجيات لاختبار وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه، أهمها:

أولاً: اختبار جوهانسون وجيسليس لتحديد عدة متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسون في (1988) - (1991) وجيسليس (1990) اجراء اختبارين حيث يعتبر أفضل من اختبار انجل غرانجر " نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وكذلك وجود أكثر من متغيرين، ويسمح بدراسة المتبادل بين المتغيرات محل الدراسة. اختبار الأثر (trace): يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر (q) من متجهات تكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد ( $r=q$ ).

الفرضية الصفرية: النموذج العام مقيد  $H_0: r \neq q$

الفرضية البديلة: النموذج العام غير مقيد  $H_1: r=q$

الجدول رقم (07): نتائج اختبار *Johnson* للتكامل المتزامن

نتائج اختبار الأثر Trace

|                                                                                                                                                      |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Date: 03/23/24 Time: 23:14                                                                                                                           |
| Sample: 1990 2023                                                                                                                                    |
| Included observations: 35                                                                                                                            |
| Lags interval (in first differences): 1 to 4                                                                                                         |
| Endogenous variables: IR BLDI MM                                                                                                                     |
| Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant. |

| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)                                |            |           |                |                |
|-----------------------------------------------------------------------------|------------|-----------|----------------|----------------|
| Hypothesized                                                                |            | Trace     | 0.05           | Prob.**        |
| No. of CE(s)                                                                | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Critical Value |
| None *                                                                      | 0.659644   | 74.21760  | 29.79707       | 0.0000         |
| At most 1 *                                                                 | 0.581766   | 41.88474  | 15.49471       | 0.0000         |
| At most 2 *                                                                 | 0.408116   | 15.73332  | 3.841465       | 0.0001         |
| Trace test indicates 3 cointegrating equation(s) at the 0.05 level          |            |           |                |                |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level                     |            |           |                |                |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values                                   |            |           |                |                |
| Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating equation(s) at the 0.05 level |            |           |                |                |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level                     |            |           |                |                |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values                                   |            |           |                |                |

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.V.13)

**التعليق:** نلاحظ من الجدول (07) أن القيمة المحسوبة لـ Trace Statistic أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي أن:  $A_{trace} > \text{Critical Value}$ ، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية  $H_0$  التي تفيد (عدم وجود تكامل متزامن At most 2)، ونقبل  $H$  والتي تفيد بوجود علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%. وهذا يعني وجود متجهين للتكامل المتزامن، أي أن متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا متزامنا مع باقي المتغيرات، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين المتغيرات الداخلة في النموذج أي أنها لا تتبعد عن بعضهما البعض كثيرا في المدة الطويلة بحيث تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

**4. اختبار القيمة العظمى (max):** الذي يختبر فرضية العدم بأن هناك  $(r+1)$  غير متجه للتكامل المشترك والفرضية البديلة  $(r+1)$  هو متجه للتكامل المشترك، ونتائج الاختبار المستخرجة من (EViews 13) كالآتي:

الفرضية الصفرية:  $(r+1)$  غير متجه للتكامل المشترك  $H_0$ :

الفرضية البديلة:  $(r+1)$  غير متجه للتكامل المشترك  $H_1$ :

الجدول رقم (08): نتائج اختبار *Johnson* للتكامل المتزامن

نتائج اختبار *Maximum Eigenvalue*

| Unrestricted<br>Cointegration<br>Rank Test<br>(Max-<br>eigenvalue)          |            |           |                |                |
|-----------------------------------------------------------------------------|------------|-----------|----------------|----------------|
|                                                                             |            |           |                |                |
| Hypothesized                                                                |            | Max-Eigen | 0.05           | Prob.**        |
| No. of CE(s)                                                                | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Critical Value |
|                                                                             |            |           |                |                |
| None *                                                                      | 0.659644   | 32.33286  | 21.13162       | 0.0009         |
| At most 1 *                                                                 | 0.581766   | 26.15142  | 14.26460       | 0.0004         |
| At most 2 *                                                                 | 0.408116   | 15.73332  | 3.841465       | 0.0001         |
|                                                                             |            |           |                |                |
| Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating equation(s) at the 0.05 level |            |           |                |                |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level                     |            |           |                |                |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values                                   |            |           |                |                |

التعليق تشير النتائج إلى رفض الفرضية العدمية  $H_0$  التي تفيد (عدم وجود تكامل متزامن None)، وقبول الفرضية:  $H$  عند مستوى دلالة 5%، مما يدل على وجود متجه واحد للتكامل المتزامن (Maximum Eigenvalue) أي وجود علاقة تكامل متزامن بين سعر النفط العالمي ومحدداته مما يعني أننا حصلنا على نفس اختبار الأثر Trace.

### الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ

يطبق هذا الاختبار بعد نجاح اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، وهو يقيس العلاقة القصيرة والطويلة بين المتغيرات محل الدراسة تظهر المعادلات وفق على النحو الموالي:

#### الجدول رقم (09): نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM).

Estimation Proc:

=====

EC 1 4 IR BLDI MM

VAR Model:

=====

$D(IR) = A(1,1)*B(1,1)*IR(-1) + B(1,2)*BLDI(-1) + B(1,3)*MM(-1) + B(1,4) + C(1,1)*D(IR(-1)) + C(1,2)*D(IR(-2)) + C(1,3)*D(IR(-3)) + C(1,4)*D(IR(-4)) + C(1,5)*D(BLDI(-1)) + C(1,6)*D(BLDI(-2)) + C(1,7)*D(BLDI(-3)) + C(1,8)*D(BLDI(-4)) + C(1,9)*D(MM(-1)) + C(1,10)*D(MM(-2)) + C(1,11)*D(MM(-3)) + C(1,12)*D(MM(-4)) + C(1,13).$

$D(BLDI) = A(2,1)*B(1,1)*IR(-1) + B(1,2)*BLDI(-1) + B(1,3)*MM(-1) + B(1,4) + C(2,1)*D(IR(-1)) + C(2,2)*D(IR(-2)) + C(2,3)*D(IR(-3)) + C(2,4)*D(IR(-4)) + C(2,5)*D(BLDI(-1)) + C(2,6)*D(BLDI(-2)) + C(2,7)*D(BLDI(-3)) + C(2,8)*D(BLDI(-4)) + C(2,9)*D(MM(-1)) + C(2,10)*D(MM(-2)) + C(2,11)*D(MM(-3)) + C(2,12)*D(MM(-4)) + C(2,13)$

$D(MM) = A(3,1)*B(1,1)*IR(-1) + B(1,2)*BLDI(-1) + B(1,3)*MM(-1) + B(1,4) + C(3,1)*D(IR(-1)) + C(3,2)*D(IR(-2)) + C(3,3)*D(IR(-3)) + C(3,4)*D(IR(-4)) + C(3,5)*D(BLDI(-1)) + C(3,6)*D(BLDI(-2)) + C(3,7)*D(BLDI(-3)) + C(3,8)*D(BLDI(-4)) + C(3,9)*D(MM(-1)) + C(3,10)*D(MM(-2)) + C(3,11)*D(MM(-3)) + C(3,12)*D(MM(-4)) +$

#### المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 13)

قبل الشروع في تقدير النموذج (VECM) علينا اختبار مدى صلاحية النموذج إحصائياً والاختبارات

في هذا الصدد كثيرة ومتعددة سوف نقتصر على ثلاثة منها:

اختبار استقرار النموذج: حتى يكون النموذج مستقر عموماً فمن الضروري أن تكون متغيراته تشكل نظام ديناميكي مستقر، لهذا يجب أن تكون جذور الوحدة وجميع المعاملات أصغر عن الواحد مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار مستخرجة من البرنامج الإحصائي (EViews 13) موضحة في الجدول والشكل الموالين:

الجدول (10): اختبار استقرار النموذج:

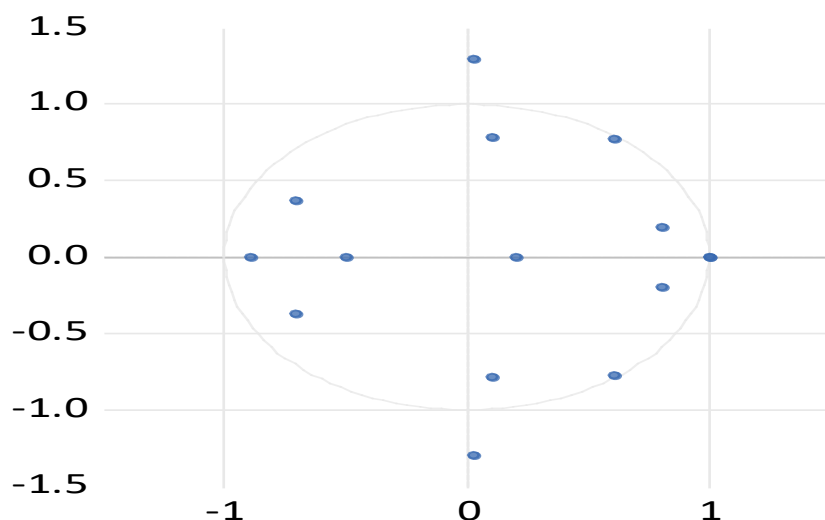
| Root                                      | Modulus  |
|-------------------------------------------|----------|
| $0.029536 - 1.295271i$                    | 1.295608 |
| $0.029536 + 1.295271i$                    | 1.295608 |
| 1.000000                                  | 1.000000 |
| 1.000000                                  | 1.000000 |
| $0.610481 - 0.779381i$                    | 0.990011 |
| $0.610481 + 0.779381i$                    | 0.990011 |
| -0.896798                                 | 0.896798 |
| $0.805010 - 0.201661i$                    | 0.829884 |
| $0.805010 + 0.201661i$                    | 0.829884 |
| $0.107392 - 0.790596i$                    | 0.797856 |
| $0.107392 + 0.790596i$                    | 0.797856 |
| $-0.702839 - 0.371509i$                   | 0.794986 |
| $-0.702839 + 0.371509i$                   | 0.794986 |
| -0.495308                                 | 0.495308 |
| 0.199588                                  | 0.199588 |
| VEC specification imposes 2 unit root(s). |          |

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 13)

من خلال معطيات الجدول، نلاحظ بأن معظم جذور الوحدة والمعاملات هي أقل من الواحد وهذا معناه أن النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط الأخطاء، يتم توضيح ذلك بشكل أكثر دقة من خلال الشكل الموالي:

الشكل (07) جذور الوحدة ومعاملات النموذج العكسية

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13)

بما أن أغلب كثير الحدود تقع داخل الدائرة فهذا ما يؤكد استقرار النموذج.

المطلب الثالث: اختبار فحص وتجانس التباين لبواقي النموذج ونتائج تقديره

الفرع الأول: اختبار فحص بواقي النموذج:

اختبار فحص بواقي النموذج يتعلق باختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج، ويهدف إلى التأكد إذا

ما كانت سلسلة البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، وأهم هذه الاختبارات ما يلي:

أولاً: اختبار (Skewness & Kurtoses)

في هذا الاختبار تقول إن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي إذا وفقط إذا كان هناك تناظر وتسطح طبيعي

نقل الفرض العدمي)، حيث نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة المناظرة لها  $(df) = (1-a)X^2$

بشير  $a$  إلى مجال الثقة (95%) في هذه الدراسة وتشير  $(df)$  إلى درجات الحرية، فإذا كانت القيم المجدولة

أكبر من القيم المحسوبة تقبل فرضتي التناظر والتسطح الطبيعي والعكس صحيح، مع العلم:

$$X^2 = (1 - 0.95) (1) = 7.81$$

$$X^2 = (1 - 0.95) (2) = 5.99$$

$$X^2 = (1 - 0.95) (3) = 3.84$$

ثانيا: اختبار (Jaqu Berra): هذا الاختبار نقوم كذلك بمقارنة القيمة المحسوبة ( $X^2$ ) مع القيمة المجدولة

المناظرة لها عند مجال ثقة (05%)، النتائج المتحصل عليها يتم تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول (11): اختبار فحص البواقي

|   | Skewness  | Kurtoses | Jaqu-Berra |
|---|-----------|----------|------------|
| 1 | -0.299345 | 2.857195 | 0.473528   |
| 2 | 0.305932  | 3.093415 | 0.478881   |
| 3 | -0.684544 | 4.737098 | 6.114890   |

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا إلى مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13)

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم قيم ( $X^2$ ) المحسوبة هي أقل من قيم ( $X^2$ ) المجدولة بالنسبة لبواقي النموذج،

وهو ما يقودنا إلى قبول فرضيات العدم في الاختبارات الثلاثة، إن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثا: اختبار تجانس التباين لبواقي النموذج: من خلال هذا الاختبار يتم التأكد من تجانس أو عدم اختلاف

التباين البواقي النموذج، وذلك من خلال اختبار (White) قبول فرضية العدم معنى ذلك وجود التجانس، وهذا

عندما تكون (N) المجدولة أكبر من قيمة (X) المحسوبة، والعكس صحيح النتائج المتحصل عليها هي كالآتي:

الجدول (12): اختبار تجانس التباين لبواقي النموذج:

| $X^2_c(8)$ |           |
|------------|-----------|
| 3.379655   | res1*res1 |
| 2.775164   | res2*res2 |
| 14.53003   | res3*res3 |
| 5.552420   | res2*res1 |
| 1.977576   | res3*res1 |
| 5.097818   | res3*res2 |

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13)

نتائج تقدير النموذج:

إن جميع النتائج المستخرجة والمتحصل عليها من البرنامج الاحصائي (EViews 13)، تظهر من خلال

المعادلات التالية:

VAR Model - Substituted Coefficients:  
=====

$$D(IR) = - 0.0677629637477*(IR(-1)) + 0.0238922020038*BLDI(-1) - 0.0148584014449*MM(-1) + 7.70280472601 + 0.284277555302*D(IR(-1)) - 0.348426015823*D(IR(-2)) + 0.0220233453768*D(IR(-3)) - 0.109441416505*D(IR(-4)) + 0.000940217178276*D(BLDI(-1)) - 0.00119642039987*D(BLDI(-2)) + 0.00207154706057*D(BLDI(-3)) + 0.00144946829281*D(BLDI(-4)) - 0.00118550646048*D(MM(-1)) - 0.00100805565714*D(MM(-2)) - 0.00056660769816*D(MM(-3)) + 0.00110904207088*D(MM(-4)) - 1.3882182707$$

1.08      F= 0.46      R<sup>2</sup> =

$$D(BLDI) = - 27.749491096*(IR(-1)) + 0.0238922020038*BLDI(-1) - 0.0148584014449*MM(-1) + 7.70280472601 + 4.49088302834*D(IR(-1)) + 12.8448943668*D(IR(-2)) - 4.94401678232*D(IR(-3)) + 23.35458439*D(IR(-4)) + 0.274038347062*D(BLDI(-1)) + 0.462117921065*D(BLDI(-2)) + 0.208595148666*D(BLDI(-3)) + 0.128315060953*D(BLDI(-4)) - 0.392271135039*D(MM(-1)) - 0.321051641429*D(MM(-2)) - 0.406776324928*D(MM(-3)) - 0.344172302697*D(MM(-4)) + 717.108208477$$

R<sup>2</sup>= 0.54      F=1.49

$$D(MM) = - 8.89442490758*(IR(-1)) + 0.0238922020038*BLDI(-1) - 0.0148584014449*MM(-1) + 7.70280472601 + 39.8662610308*D(IR(-1)) - 28.1734356279*D(IR(-2)) - 107.420429128*D(IR(-3)) + 94.7113984024*D(IR(-4)) - 0.225817118891*D(BLDI(-1)) + 5.12875119278*D(BLDI(-2)) + 0.687954528499*D(BLDI(-3)) - 2.34844514839*D(BLDI(-4)) - 0.453072220122*D(MM(-1)) - 1.19029759534*D(MM(-2)) - 1.28769139993*D(MM(-3)) + 0.15280230283*D(MM(-4)) + 716.316583717$$

R<sup>2</sup>= 0.62      F= 2.03

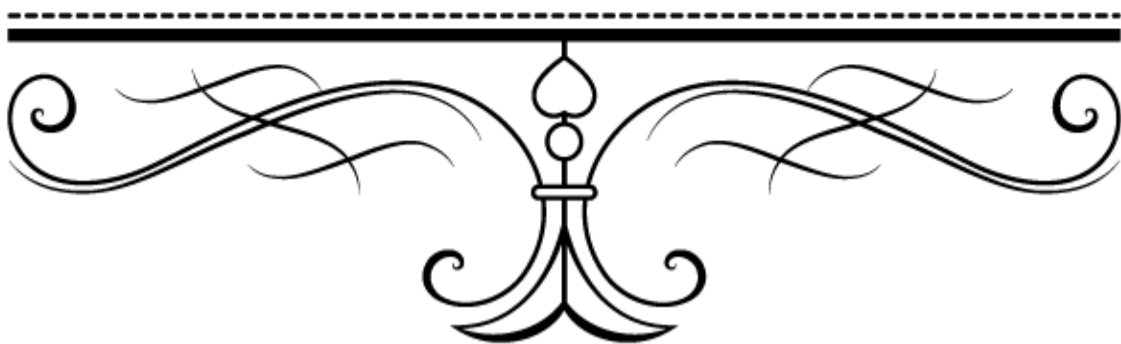
المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews. 13)

### خلاصة الفصل:

في الأخير يمكن القول إن دراسة علاقة التضخم بمختلف المتغيرات الاقتصادية يعتبر موضوعا بالغ الأهمية، تناولته العديد من الدراسات الاقتصادية والتطبيقية، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات خاصة في الاقتصاد الجزائري، فمنها ما أكد على وجود علاقة بين التضخم وغيره من المتغيرات الاقتصادية، ومنها ما نفى وجود أية علاقة بينها، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تأكيد أو نفي وجود علاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، وفي دراستنا هذه أثبتنا أن للتضخم علاقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في القروض البنكية والكتلة النقدية.



الخاتمة العامة



يعتبر التحكم وضبط معدلات التضخم من المسائل التي يجب على الحكومات تقديرها بصفة فعلية والاعتماد بالأدوات والسياسات اللازمة للقضاء عليها، وتتجه الحكومات غالبا للقضاء على التضخم الى الاعتماد على السياسات النقدية غير التوسعية، وكذا التوجه نحو زيادة مرونة اسعار الصرف، بينما تتجه الاقتصادات والبنوك الأكثر مقدرة على ايجاد سياسات نقدية فاعلة إلى الاعتماد على السياسات المالية التقييدية التي تراعي تحقيق هدف التحكم في الظروف التضخم من جهة، ومن جهة أخرى تراعي الحفاظ على ضمان الابقاء على حوافز الاستثمار من جهة أخرى، فالتحديات التي تواجه البنوك المركزية تمثل اختبارا فعليا لها، فقيام البنك المركزي باعتماد السياسات النقدية التقييدية من جهة سوف يؤثر سلبا على معدلات القروض والحوافز والتسهيلات الموجهة للاستثمار من جهة أخرى، أما إذا قام البنك المركزي باعتماد سياسة مالية توسعية لخدمة الاستثمار فإن ذلك سوف يؤدي ذلك زيادة ورفع معدلات التضخم بفعل التوسع النقدي.

وفي جانب اخر نجد أن معظم العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية قامت باعتماد سياسة استهداف التضخم. نظرا لأن التضخم في الحقيقة يعبر عن الخلل التوازني بين الطلب الكلي والعرض الكلي، سواء كان ذلك الخلل نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة انعدام المرونة وضعف الهياكل الانتاجية في الاقتصادات النامية، وتمثل السياسة النقدية الاطار الفاعل أكثر من السياسة المالية في محاربة التضخم وذلك نظرا لكون السياسة النقدية تتبع للبنك المركزي الذي يتمتع من حيث المبدأ بالاستقلالية بنما السياسة المالية التي تتبع للحكومة يعتبر دورها محدود في القضاء على التضخم او على الأقل هو دور يحتاج الى دور السياسة النقدية الى جانبه

وتستخدم السياسة النقدية عدة وسائل مختلفة منها تحديد كمية وسائل الدفع المتاحة ومعدلات الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، إضافة إلى دخول البنك المركزي في السوق المفتوحة للأوراق المالية وهذا ما يعرف بسياسة السوق المفتوحة، وفي جانب آخر تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة مستقلة عن السياسات الأخرى وهذا من خلال تميزها بأهدافها المتمثلة في مقاومة التضخم وتخصيص الموارد، وتوزيع الدخل وكذا تنمية الصناعة المحلية.

وفي إطار تقييم واقع التضخم النقدي في الجزائر نجد عموماً أن الإصدار النقدي يتخطى المستويات المطلوبة وهذا مقارنة مع نسبة زيادة الناتج الداخلي الحقيقي ويرجع ذلك من جهة إلى تدخل الدولة في كل النشاط الاقتصادي ومن جهة أخرى نقص موارد الاستثمار ومن الأسباب الفعلية التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري هو ضعف النمو في الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع نسبة زيادة الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى استعمال هذه الموارد النقدية في نشاطات غير إنتاجية خاصة في هذه السنوات الأخيرة، إضافة إلى حالات الزيادة المطردة في الكتل الاجرية للموظفين التابعين للقطاع العام والخاص والتي بلغت مستويات كبيرة في السنوات الأخيرة أثر بصفة مباشرة على ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة.

ورغم المحاولات العديدة للتخفيض من حدة وتأثير التضخم المستورد لمحاربة المضاربة، وكذا محاولة السيطرة على الطلب الكلي وذلك بإحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد بما يتلاءم مع مقتضيات التنمية، إلا أن الدور الفعلي يبقى من اختصاص البنك المركزي الذي يقوم بتوظيف أدوات السياسة النقدية المختلفة حسب المراحل المختلفة من أجل القضاء على التضخم وتصحيح الأوضاع الناتجة عن ارتفاع الأسعار.

من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، يكمن الفرق بينها في طريقة تأثيرهما، حيث أن الأدوات الغير مباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدية
- يعتبر التضخم ظاهرة قيد الدراسة والاهتمام وذلك بالنسبة للسياسة النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة.

### التوصيات:

- إن التقليل من الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي وبالأخص على القدرة الشرائية، يعتبر من التحديات التي يجب أن تتكاتف من أجلها مختلف الجهات، عن طريق ضبط مختلف السياسات الكفيلة بذلك، وارتأينا اقتراح بعض التوصيات في هذا المجال:
- مواصلة العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعلية.
  - ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والتنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر.

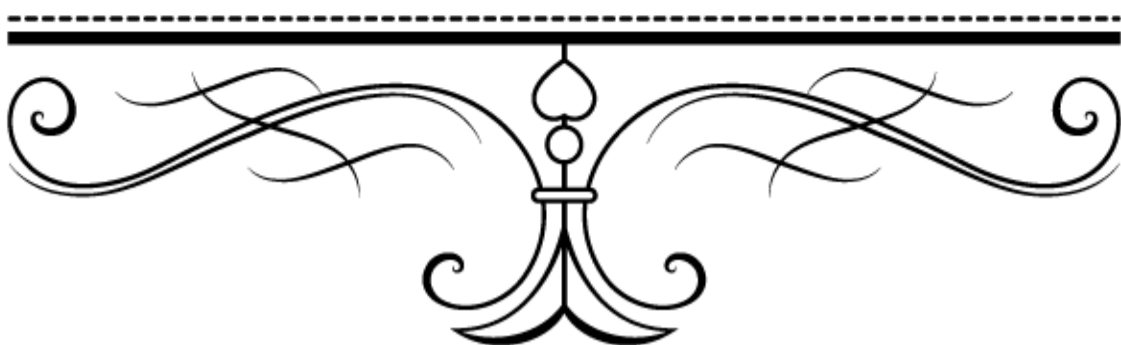
### آفاق الدراسة:

انطلاقاً من النتائج التي توصلنا إليها في الدراسة وكذا الاقتراحات والتوصيات نخلص إلى أنه هناك بعض النقاط لم تتناولها الدراسة وأخرى لم تتم معالجتها بعمق، وعليه نقترح مواصلة البحث في هذه الدراسة إثرائها أكثر من خلال المواضيع التالية:

- دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل سياسة استهداف التضخم.
- دراسة قياسية لتأثير أدوات السياسة النقدية على التضخم.
- تقييم سياسة استهداف التضخم في الدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر.



## قائمة المراجع



### قائمة المرجع:

#### 1. المراجع باللغة العربية:

##### أ. القوانين والمراسيم:

(1) القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الخاص بالنقد والقرض.

##### ب. الكتب:

(2) أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، ودور البنوك المركزية،

دراسة تحليلية، تطبيقية، لحالات مختارة من البلدان العربية" جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية،

الطبعة الأولى، 2006، ص 120.

(3) جمال علال بن ثابت سويح، دراسة أثر نمو الكتلة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة

(1990-2016)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2018.

(4) عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، دار قرطبة للنشر

والتوزيع، الجزائر، 2015.

(5) أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)،

مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2001.

(6) إياد عبد الفتاح النسور، "أساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،

2013.

(7) بنعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة

الأولى، 2006.

## قائمة المراجع

---

- (8) جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- (9) جميل زيدان، "السياسات في الجهاز المالي"، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- (10) حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- (11) حسين بن سالم، جابر الزبيدي، "التضخم والكساد" مؤسسة الفوارق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- (12) د. موسى زاوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015.
- (13) الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية 1984.
- (14) زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
- (15) عوف محمود الطفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، جامعة الاسكندرية، 1998.
- (16) سعيد سامي الحلاق/محمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- (17) السيد عطية عبد الواحد، "التحليل الاقتصادي الكلي"، النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- (18) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- (19) عبد الرازق بني هاني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.

## قائمة المراجع

- (20) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- (21) عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- (22) سمير محمد معتوق، " النظريات والسياسات النقدية، " دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- (23) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- (24) عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999.
- (25) غازي حسين عناية "التضخم المالي" مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- (26) محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية القاهرة، 1990.
- (27) محمد عبد المنعم جعفر، الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الكلي، المجلد الرابع، دار البيان العربي، 1985.
- (28) محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- ب- أطروحة الدكتوراه / ماجستير:
- (29) أسماء مخاليف، محددات التضخم مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2018.

## قائمة المراجع

- (30) بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقود ومالية وبنوك، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2015.
- (31) بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد المالي، كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة: الحاج لخضر، باتنة، 2016.
- (32) تيجاني بالريقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
- (33) جبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي"، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2013.
- (34) محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2000.
- (35) أحمد محمد، صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

## قائمة المراجع

- (36) الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013.
- (37) الطيبي محمد، شتوى عبد الناصر، مدى فاعلية السياسة النقدية في التخفيف من حدة التضخم في الجزائر (2010/2022)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درايعة، أدرار، الجزائر، 2023.
- (38) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006.
- (39) خديجة تافاست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013))، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 5، الجزائر، 2017.
- (40) علي بطاهر، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- (41) مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

ت-المقالات:

## قائمة المراجع

- (42) بن عزة إكرام، أ. شليل عبد اللطيف تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية (1990-2017) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة أوبكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، 2018.
- (43) بن نافلة نصيرة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة (2014-1970)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 07، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.
- (44) د. بن دقل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الطبعة 2، العدد 27، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، بدون سنة نشر.
- (45) محمد قرتلي، وفضيلة زاوي، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) مجلة البحوث والدراسات التجارية، 2021.
- (46) عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012 SVAR"، مجلة الباحث، عدد 14، 2014.
- (47) محمد كريم قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، عدد 14، الدنمارك، 2013.
- (48) رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء، ربيع، 2013.
- (49) بن بريكة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013.

## قائمة المراجع

- (50) د. علاوي نورة، أضرار التعامل بسعر الفائدة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 23، الجزائر، 2018.
- (51) دقيش جمال، أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 3، المركز الجامعي احمد زبانة غليزان، الجزائر، 2019.
- (52) علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 60، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
- (53) صلاح الدين سعودي، وكزار رمضان، انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2007 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، 2020.
- ث-التقارير:
- (54) بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.
- (55) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
- 1- المراجع باللغة الأجنبية:
- (56) Achour Tani Yamna, « analyses de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p56.

- Bouhassoun Zahira, « la relation monnaie–inflation dans le contexte de (57  
l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences  
.économiques, université de Tlemcen algérie, 013/2014, p 256
- Fonds monétaire international, «algérie: rapport des services du FMI pour (58  
les consultations de 2010 au titre de l'article IV», (rapport du FMI n 11/39, Mars  
.2011), p 5
- Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et » (59  
financiers à fin septembre 2009» ministre des finances, (direction générale de  
. p 12, la prévision et des politiques, Algérie, 2009)
- Données de ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur [www.dgpp–](http://www.dgpp-mf.gov.dz) (60  
[mf.gov.dz](http://mf.gov.dz) vu le 28/04/2024